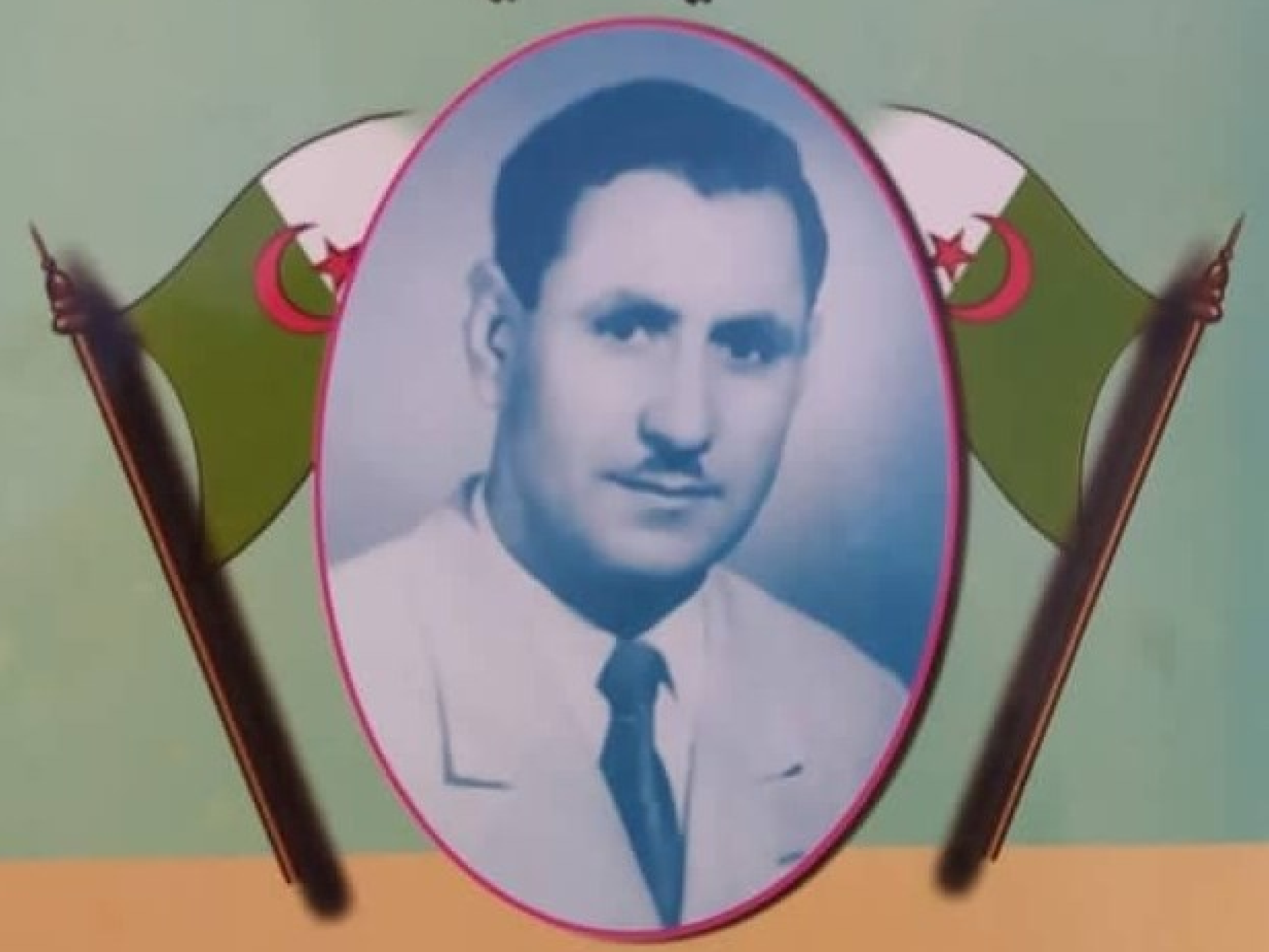
الدكتور محمد الأمين بلغيث
جامعة الجزائر

الجزائر في باندونغ

مذكرة الشاذلي المكّي إلى المؤتمر



دار كتاب الغد للنشر والتوزيع
جيجل - الجزائر

الدكتور محمد الأمين بلغيث

جامعة الجزائر

الجزائـر في باندونغ

مذكرة الشّاذلي المَكّي إلى المؤتمر

دار كتاب الغد

الجزائر 1428هـ/2007م

الطبعة الأولى

ردمك

الإيداع القانوني

جيجل، الجزائر 1428هـ/2007م.

هاتف /فاكس

الإهداء

أُهدي هذا الكتاب إلى كل من شاركني همومي لتصحيح وضع شاذ أحسست منذ البداية أن كل جزائري غيور على أمته ووطنه ولغته ودينه؛ لا يختلف معي في أن هناك: **ما أهمله...التاريخ**.

ومن الذين أهملهم التاريخ **الأستاذ المناضل الشاذلي المكي**، فإلى روحه الطاهرة، أهدي هذه المذكرة التي أجد فيها روحه وقلمه وكلماته التي أقرأها كل يوم في وثائقه، وأقول ما قال أحد المسؤولين السابقين المشيعين لجثمانه- كما سجل الصحفي النبيه **محمد عباس**- أقول: "**كلنا يعاني من عقدة الذنب تجاه المرحوم**".

كما أهدي هذا العمل إلى أبناء وأحفاد **الشاذلي المكي**، خالد، محمد، سمية، **الشاذلي بن خالد**.

المؤلف/الدكتور محمد الأمين بلغيث

المحمدية(الجزائر)23 المحروسة1427هـ/ 13 يناير 2007م.

بسم الله الرحمن الرحيم

1 مقدمة الكتاب

حينما انطلقت ثورة نوفمبر المباركة،كان بيان أول نوفمبر **1954**م ميثاقًا جديدًا استمد أصوله من مفاتيح الحركة الوطنية الاستقلالية التي أسس قواعدها وأبرز مفاهيمها كل من الشيخ المجاهد **صالح الشريف الجزائري(1862-1920)، الأمير خالد وأحمد مصالي الحاج**(16 ماي 1898م -03 جوان **1974**م)،في هذه الفترة الحرجة من التغيرات الإقليمية كانت مصر في عهد عبد الناصر تبحث عن جناح في المغرب العربي لتدعيم زعامتها وهذا لا يتسنى لها إلا بكسب رموز الوطنية الجزائرية وقياداتها

المعروفة التي لن تخضع لأي مساومة من أي كان. هذا ما جعله لا يجد في مصالي الحاج ولا في أحمد مزغنة ولا في **الشاذلي المكي** ولا حتى في محمد خيضر الذي يعتبر أهم شخصية في القاهرة من بين الثلاثي المعروف الذين يمثلون جبهة التحرير الوطني وهم محمد خيضر، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة، ونعيد التساؤل، ما هي المميزات الشخصية التي يتمتع بها أحمد بن بلة حتى وقع اختيار المخابرات المصرية عليه من طرف فتحي الديب حتى يقدمه لرئيسه جمال عبد الناصر**!**؟.

إن أجهزة المخابرات لها الباع الطويل في دراسة الشخصية من جميع الجوانب فإن شخصية أحمد بن بلة لا يختلف فيها اثنان إنه قابل لأن يكون لعبة في أيدي الأذكياء، وهو ما سجله السيد علي كافي في مذكراته في عنوان عريض: "دوافع لجوء هيئة الأركان إلى المسجونين الخمسة، يقول: "في صائفة **1959** تقابلت مع بومدين في الرباط عندما كنت أقوم بجولة في المغرب.وخلال إحدى محادثاتي معه قال لي:" لقد قيل عنك كلام كثير أثناء جولتكم في الشرق استخلصت منه أن كريم(بلقاسم) قد أرجعك إلى صفه" ومثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن شخص سكنته وملكته معادلة السلطة"[(1)].

ابتداء من عام 1961، بدأ بومدين يبحث عن تحالف مع القادة المسجونين في فرنسا.فهو يعرف اعتراضاتهم على الحكومة المؤقتة كما أن اعتقالهم جعلهم بعيدين عن المساومات.ويعرف أيضًا أنه سيكون في حاجة–عندما يحين الوقت المناسب– إلى منفذ مقبول، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة تحت اسم إدريس بوخرطة إلى قصر توركان (Turquant) في اتصال أول كان بومدين يعتمد على محمد بوضياف ولكن بعد عودة مرسوله(بوتفليقة) قرر استعمال بن بلة، فبومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي فلن يحقق طموحه في السلطة–خلافًا لبوضياف الرجل القوي، الذي لا يتنازل عن قناعاته

بسهولة، صارم وقوي في مبادئه–لهذا كان بومدين في حاجة إلى شخصية تُحرك بسهولة ويتخلص منها عندما لا تبقى الحاجة إليها[2].

وهو ما يلاحظه القارئ الذكي لمذكرات ووثائق رئيس المخابرات المصرية فتحي الديب في كتابه:"عبد الناصر والثورة الجزائرية"، ومن الشهادات التي استقيناها عند المناضلين والطلبة الجزائريين الذين كانوا بالقاهرة في تلك الفترة، كان فتحي الديب يعمل على التأثير على النخبة الجزائرية الموجودة بالقاهرة فاستدعى **الشاذلي المكي** إلى مكتبه ليحذره من خطورة ذهابه إلى **باندونغ** ممثلا **لجبهة تحرير الجزائر** التي سنشير إلى وثائقها وميثاقها في القسم

—

(1)-الرئيس علي كافي،(مذكرات)من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر الجزائر **1999**م ص:**282**.

(2)- علي كافي، المذكرات، ص:282.

الثاني من هذه المقدمة والمتعلق بخطاب الحركة الوطنية الاستقلالية، وذلك في صراع الشرعيات في بداية الثورة الجزائرية. فكان جواب الشاذلي المكي:"**إن أمرك هذا أعطيه لبوابك، أما أنا فالأمر يأتيني من الشعب الجزائري ولا أأتمر بغيره**"[3] وعليه وجد الشاذلي المكي صعوبة في الحصول على الوثائق اللازمة بما فيها التأشيرة للذهاب إلى إندونيسيا، لكن كما يعرفه المناضلون، فالرجل لا يمكن الوقوف في وجهه أمام تحقيق هدفه السامي الذي يسعى إليه، وهو إيصال صوت الجزائر الذي لم يخضع للسلطة المصرية من خلال هيمنتها على الجامعة العربية في عهدة أمينها العام الجديد عبد الخالق حسونة الذي لم يكن إلا أداة طيعة في يد المخابرات المصرية عكس الأمين العام السابق صاحب الشخصية القوية **عبد الرحمن عزام باشا**.ولأن **الشاذلي المكي** من جيل مكافح لا تقف في وجهه العراقيل فقد عرف المجتمع المصري ونخبته السياسية

والثقافية منذ أن وصل إلى القاهرة في 20 أكتوبر 1945م "بعد أن شارك ونظم مظاهرات 8 ماي 1945م التي عمت التراب الوطني وخاصة في الجهة الشرقية التي كان مسؤولا عليها ضمن فأصبح مطلوبا من السلطات ـــ

(3)–هذه شهادة نجل الشاذلي، خالد مكي كما سجلتها قبل وفاته رحمة الله تعالى عليهما.وعن شخصية الشاذلي المكي كما تصوره الدوائر الاستعمارية وهذا حينما فضح الدوائر الاستعمارية بمذكرتين الأولى عام 1948 والثانية عام 1951م. انظر:

Gouvernement Général de L'Algérie, service d'information et de Documentation), Réponse au factum de Mekki Chadli sur la question Algérienne, 1951.80 pages.

الاستعمارية وشهرت به الصحف والجرائد وحُمِّلَ تهمة التحريض والتدبير لهذه المظاهرات فحكم عليه بالإعدام غيابيا ووضعت مكافأة كبيرة لمن يأتي به حيًّا أو ميّتاً، ومقدارها (5 مليون فرنك قديم)[4].

جاءته التعليمات من الجزائر العاصمة عن طريق الدكتور محمد الأمين دباغين بالتوجه فورًا إلى المشرق العربي ليمثل الحركة الوطنية الاستقلالية ممثلة في حزب الشعب الجزائري، وبالتالي كان أول ممثل للجزائر في الخارج وتزامن ذلك مع إنشاء جامعة الدول العربية، ومن هناك بدأ ينسج شبكة من العلاقات المتينة مع كبار قادة الشرق الأوسط انطلاقا من القاهرة ومع الشرق الأدنى بما فيهم جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وظفر الله خان وزير خارجية باكستان وأحمد سوكارنو رئيس إندونيسيا ووزير خارجيتها كما لا يفوتنا أن ننبه أن الشاذلي المكي سبق له أن شارك في مؤتمر العالم

الإسلامي لسنة (1949 وسنة 1951م) بكراتشي بباكستان، هذا ما يجعله يعرف الطريق مسبقا للوصول إلى باندونغ.

والشيء الذي غاب في الدراسات الحديثة الجزائرية والأجنبية أن الشاذلي المكي قد تنوسي ذكر أخباره وأعماله في باندونغ ونحن اليوم بين أيدينا وثيقة أساسية نادرة تتمثل في المذكرة التاريخية، السياسية والدبلوماسية التي نعمل على إبراز خطوطها العريضة والأفكار الأساسية التي تحملها هذه الشهادة التي تظهر حقيقة ما كان يجري في بداية الثورة

–

(4)–محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر،دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة،** بيروت، دار ابن كثير، الجزائر دار البلاغ للنشر والتوزيع، **2001**م.ص:151.محمد عباس، **نداء ...الحق،** (شهادات تاريخية) الجزائر، دار هومة، 2001م.ص:10.

التحريرية المباركة بعيدًا عن المزايدات والنرجسية التي يتسم بها بعض التاريخيين.

وحسب رواية السيد **محمد يزيد** فإن الشاذلي المكي قد سافر أولا إلى باكستان ومن هناك تحصل على تأشيرة الدخول إلى إندونيسيا التي لم يتمكن من الحصول عليها في القاهرة بضغط من السلطات المصرية، و"**أن الشاذلي المكي لم يقترب من المؤتمر قط**".

وسأبدأ أولا بمسألة في غاية الأهمية للتاريخ ولتصحيح الصورة الحقيقية عما وقع فإن السيد **محمد يزيد** كما جاء في شهادته كان من بين الذين أمروا السلطات الإندونيسية بعدم السماح للسيد الشاذلي المكي بالحضور إلى قاعة المؤتمر الأفروأسيوي، وحجزه في النزل ولكن الرواية التي بحوزتنا تقول عكس ذلك، حيث أن الشاذلي المكي هو الوحيد الذي دخل قاعة المؤتمر ضمن الوفد السوداني برئاسة رئيس

الوزراء **إسماعيل الأزهري** الذي كان يدرس في القاهرة في الأربعينيات، وفي نفس الوقت يناضل من أجل قضية بلاده السودان التي كانت تحت الحكم الإنجليزي فهو إذن صداقة قديمة للشاذلي المكي، ونحن اليوم في **17** أفريل **1955**م والسودان ما زال لم يأخذ استقلاله التام الذي سيتقرر في فاتح جويلية **1955**م. في هذه الأيام كانت مصر عبد الناصر ما زالت تطمع في اتحاد فدرالي مع السودان كل هذه الأسباب التي ذكرنا منها شخصية الشاذلي المكي المستقلة وعدم خضوعه لمصر عبد الناصر ودخوله ضمن وفد السودان في مؤتمر الدول الأفروأسيوية هذه كلها ستجني عليه بعد شهرين كاملين فأدخلته المخابرات المصرية -كما تذهب إلى ذلك بعض الشهادات-بتواطؤ مع **الرئيس أحمد بن بلة** إلى السجن الحربي بالقاهرة في نفس السجن الرهيب الذي غيب فيه **جمال عبد الناصر** خيرة شباب مصر من الإخوان المسلمين. لكن فتحي الديب يستدرك هذا الأمر فيقول أنه وضع بمعية **أحمد مزغنة** في مكان مريح، وهل الراحة أن تسجن مناضلا في قصر والجزائر في أمس الحاجة إلى كل أبنائها، والشاذلي المكي أقدر هؤلاء جميعًا على تفهم الوضع السياسي والدبلوماسي بالقاهرة. لقد كان دور الدولة المصرية في عهد عبد الناصر واضحًا في تعاملها مع أصحاب الاتجاه الإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير وهو ما يتضح جليا من خلال **مذكرات توفيق محمد الشاوي** صديق الثورة الجزائرية الذي عمل مع زعماء جبهة التحرير، وتجنب صدامهم مع مصالي الحاج ولم يكن بد من التصادم لأن مصر عبد الناصر لا تثق في الزعماء مثل الإبراهيمي، والورتلاني، وأحمد مزغنة وغيرهم ويأتي على رأس من تتهمه القاهرة بالتحريض والتآمر على الثورة **المناضل الشاذلي المكي** الذي سيحمل مذكرة جبهة تحرير الجزائر من القاهرة إلى مؤتمر باندونغ، والثابت كما يؤرخ لها الدكتور أبو القاسم سعد الله:"أن من يطالع بيان أول نوفمبر سنة 1954، يلاحظ بدون شك، أن هناك غيابًا لمبادئ جمعية العلماء التي رسمتها للجزائر ماضيا

ومستقبلا. كما يلاحظ أن البيان لا يجيب على بعض النقاط بوضوح كالهوية والإسلام والعروبة، وأنه ليس ميثاقًا أو عريضة مرجعية ذات فلسفة وتصورات حضارية، وإنما هو وثيقة سياسية–صحفية كتبت فيما يبدو على عجل وصيغت في عبارات بسيطة وعملية.وكيف نتوقع أن يتبنى الشيخ الإبراهيمي ذلك البيان على علاته، وهو الأديب النابغ والممثل الرمز لجمعية أخذت على عاتقها استرجاع الشخصية العربية الإسلامية للجزائر؟نقول هذا لكي يكون مفهومًا عند من لم يفهم بعد لماذا احتضن الشيخ الإبراهيمي الثورة من أول وهلة ولم يفعل ذلك مع جبهة التحرير.ولكي يكون مفهومًا أيضًا أن بضعة أسابيع، وربما بضعة أشهر، قد مرت خلال سنة 1954، دون أن يربط كل الجزائريين اسم الثورة باسم جبهة التحرير، والمعروف أن المسألة ظلت في الخارج، بدون حل إلى مارس 1955م عندما تكونت في القاهرة جبهة أخرى سميت(جبهة تحرير الجزائر)، حضرها ممثلون عن كل الاتجاهات الوطنية، بما فيها وفد جبهة التحرير الوطني ويبدو أن الشيخ الإبراهيمي قد لعب دورًا أساسيا في تكوين جبهة تحرير الجزائر المذكورة وفي لملمة أطراف كانت متباعدة مثل ممثلي مصالي الحاج، وممثلي مكتب المغرب العربي وممثلي جمعية العلماء وقد جاء في البيان الصحفي الصادر عن مكتب جمعية العلماء بالقاهرة في 21 مارس 1955م بعد توضيح التفاصيل مسؤولية هؤلاء تجاه ما يحدث بعد اندلاع الثورة في الجزائر.[5] ومن بين هؤلاء الشاذلي المكي المحسوب على مصالي،– وإن أشار سعد الله بذكاء إلى أنه من ممثلي مكتب المغرب العربي بالقاهرة– وإن كان للرجل خصومة مع حزبه تعود إلى ما قبل اندلاع الثورة أي منذ **1952**م حيث عزل من تمثيله لحزب الشعب الجزائري وتعويضه بمحمد خيضر وحسين آيت أحمد ، بعد زيارة الزعيم مصالي الحاج للقاهرة على إثر أدائه لفريضة الحج برفقة الشاذلي المكي كما شاركت في عزله اللجنة المركزية للحزب، وعلى رأسها بن يوسف

بن خدة، وأحمد بودة وأحمد مزغنة؛ فحسب الشهادات والدراسات التاريخية، فعزل الشاذلي المكي يعود لمسألة تأديبية.

رغم الدور الكبير الذي قام به وهو بعيد عن الأحداث للجمع بين الأخوة الأعداء.ومثل حسين الأحول ومحمد يزيد المركزيين وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر وأحمد بن بلة (جبهة التحرير الوطني) والشيخ بيوض عن البيانيين كما هو موجود في ميثاق جبهة تحرير الجزائر.

---

(5)– محمد البشير الإبراهيمي، **في قلب المعركة**، تصدير أبو القاسم سعد الله،الجزائر، دار الأمة، 1417هـ/1997م.ص:7.فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**،القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984م.ص:68.محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص:151.

ولكن ما يهمنا بعد هذا التوضيح ماذا قدمت الوثيقة أو المذكرة، وهل وصلت إلى المؤتمرين، ولماذا لا نجد صدى هذه المذكرة في أخبار ومذكرات الفاعلين السياسيين بعد مرور ما يزيد عن نصف قرن على اندلاع الثورة الجزائرية المباركة، يبدو أن الإجابة على هذه الأسئلة المشروعة يدخل ضمن التزوير الذي تعرفه بعض الكتابات العاطفية التي تسعى إلى كسب الجاه والسلطان، دون الاعتبار بالظلم الذي أطال الكثير هذا يتطلب شجاعة وجهد كبير لاكتشاف الصراع الذي عرفته الثورة، والذي لا يزال يشكل عند الكثير مرجعية، لأننا لم نتمكن من الاستماع إلى بعضنا البعض، حتى في أبسط مشاكلنا الوطنية، لهذا كلما زاد الغموض، انتشرت الدعايات المغرضة المشوهة لمسيرتنا، ولكي نتمكن من وضع القاطرة على السكة، يحتاج المؤرخ قبل غيره البحث في جذور الصراع بين النخب، حتى نجنب الجزائر، ما وقع وما يقع لنا من تدمير وتشكيك في هويتنا وعظمة وخلود ثورتنا.

و**الشاذلي المكي** كما يصفه **المرحوم عمار النجار** في مرحلة توليه جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين(1935–1939)"كتلة من الإخلاص ومجموعة من الفضائل والمكرمات وآية من آيات العبقرية والذكاء ورموز للتحفز والنشاط.ومجموع هذه الصفات هي الدعائم الكبرى لنجاح كل مشروع ووصوله إلى الهدف الأسمى؛فإخلاصه أوجب عليه أن يشقى ليسعد الطلبة ويتعب ليستريحوا وجرأته النادرة ألزمته بأن يمضي بالجمعية قدمًا ولا يلتفت لمن ديدنهم التثبيط والعرقلة ودأبهم الانتقاد والمعارضة، وذكاؤه المفرط وألمعيته الفائقة كلفاه بتوسيع فكرة الطالب، وتغذية روحه، فكان يعقد الاجتماعات الأسبوعية يتمرن فيها الطلبة على الخطابة والارتجال مما كان له النتيجة الكبرى والثمرة اليانعة، حتى إذا رجع الطالب الجزائري وجد في نفسه استعدادًا لمكافحة الضلالات التي كانت سائدة على الشعب الجزائري في ذلك الحين...هذا إلى الاجتماعات العامة التي كان يعقدها لكل مناسبة وتتجلى فيها مقدرة الطالب الجزائري ويتميز فيها اجتهاده وذكاؤه معًا، مما جعل الأساتذة والشيوخ ينوهون بمقدراتهم وكفاءتهم، ويكادون يحصرون هذه الثلاث؟الجد والمواظبة والذكاء ...فذلك التوجيه الصالح والسلوك الحسن، يكفيان لاعتبار أخينا **الأستاذ الشاذلي المكي** مضحيا وعاملا ومبلغًا، وتعتبر الجمعية أعظم نموذج للاحتذاء والإقتداء على أن عمله لم يكن في داخل الطلبة فحسب، بل تعدى إلى المحيط الخارجي فكان يكتب المقالات الرنانة في الصحافة التونسية يبعثها كزفرة على أمته المنكوبة، أو كتمجيد لأعمال رجالات الجزائر على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم في الحياة.

وكان ينتهز فرصة وجود الأستاذ **عبد الحميد بن باديس** في تونس فيقيم له الاحتفالات.وكان الفقيد يلقنه المثل العليا ويريه من نفسه نماذج مثلى.

أما اتصاله بالجمعيات فلم تكن جمعية من الجمعيات إلا وكان له معها أوثق الصلات وخصوصًا جمعية الشبان المسلمين.

نذكر هذا، ودليلنا أننا عندما قدمنا إلى تونس في سنة 1942 وجدنا الجمعية حية في الألسن، وإن كانت مظاهر حياتها معدومة.

أما تلك النشرة–الثمرة الأولى–التي أبرزها في تلك الحلة فقد دلتنا على شيئين:الشيء الأول: أن الطلبة لو لا ذلك التوجيه لما استطاعوا أن يصلوا إلى ذلك المستوى الأدبي.

الشيء الثاني: أن الجمعية كانت تتمتع بنفوذ أدبي، فقد شار في تحرير هذه النشرة **الأستاذ عبد الحميد بن باديس، والأستاذ المختار بن محمود، والشيخ الصادق بسيس.**

وإن هذا العرض المقتضب والشريط الصغير لأعمال **الأستاذ الشاذلي المكي**، يكفيان بل يوجبان بقاءه رئيسًا للجمعية من سنة 1935 إلى سنة 1939، ما دام غيره أقل منه نشاطًا وأدنى منه عملا([6]).

لقد ساهم الشاذلي المكي مساهمة كبيرة في انفتاح التيار الوطني الجزائري على الشرق، حيث تمكن من الاستفادة من تجربته النضالية الطويلة، مجربًا السجون والمعتقلات، والنضال السياسي، في حزب الشعب، فكان شعلة من النشاط منذ نزل مصر في 20 أكتوبر 1945م، بأمر من اللجنة المركزية والسيد الأمين دباغين، وبالقاهرة قام الشاذلي المكي بربط علاقات متينة مع زعماء الشرق، وكانت له المكانة اللائقة ضمن مكتب المغرب العربي،الذي كان برئاسة الأمير **عبد الكريم الخطابي**، كما تحدثت الوثائق والشهادات عن دوره في التأسيس لجيش تحرير شمال إفريقيا، والإشراف على المتطوعين الجزائريين للقتال في فلسطين، وبقي يعمل تحت أوامر الحزب، يكتب المقالات، ينشر الكتب، يعقد الندوات الصحفية، ويربط العلاقات المتينة مع النخب العربية والإسلامية بالقاهرة، كما كانت مشاركته الدورية بباكستان قد جعلت منه شخصية محورية للتعريف بالقضية الجزائرية، ونتأسف أننا لم نطلع على المذكرة الأولى

والثانيـة الـتي فضـح فيهـا الاسـتعمار الفرنسـي بالجزائـر . وقـد ردت عليـه الـدوائر الاستعمارية بمذكرات ونبهت إلى ــ

(6)-عمار النجار، **تاريخ الجمعية، أطوارها-آثارها-مشاريعها-أعمالها (الثمرة الثانية،** النشرة السنوية لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، قام بنشرها وترتيب موضوعاتها، وتصحيحها، عمار النجار، الكاتب العام للجمعية،تونس،مطبعة التليلي،1366-1367هـ/1947-1948م.ص:10-12.

خطورته بالشرق، إلى أن عزل عن نشاطه عام 1952م، لظروف داخلية خاصة بالحزب كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، وأشرنا إلى قضيته ضمن كتابنا **تاريخ الجزائر المعاصر**.

ومن الأمور التي تذكر عن نشاطه الحثيث إنظمامه إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بالقاهرة، وقد وصفه **هنري بنازيت** الوزير لدى حكومة **شارل ديغول** في كتابه **إفريقيا الشمالية في خطر** الصادر عام 1947 أن **الشاذلي المكي** هو محرك هذه الجبهة، وكرس تأثيره في مصر للدعوة صراحة بالبوق والصياح والصوت العالي للانفصال التام عن فرنسا والاستقلال الكامل لبلاده الجزائر، وحرصًا منه على تعريف الشعوب الإسلامية بالقضية الجزائرية، وبما تعانيه بلاده من ويلات الاستعمار؛ شارك في مؤتمر الشعوب الإسلامية المنعقد بكاراتشي عاصمة باكستان، فكانت له اتصالات كبيرة بزعماء العالم الإسلامي، وأبلغهم بحقيقة الوضع في الجزائر، فكأنه يمهد للثورة التي ستندلع بعد ثلاث سنوات، وابتداء من سنة 1950م، توافد الطلبة الجزائريون على القاهرة، فاهتم بهم **الشاذلي المكي**، حيث أشرف عليهم بمعية جمعية العلماء، وكانت له اتصالات كبيرة بهم في جميع المعاهد. ولما قام الطلبة في جويلية 1954م بمظاهرة داخل القنصلية الفرنسية بالقاهرة، مما أدت إلى اعتقال البعض منهم، فتدخل **الشاذلي المكي** لدى السلطات المصرية للإفراج عنهم من السجن وكان من بينهم **محمد بوخروبة، هواري بومدين** فيما بعد(7).

-

(7)- خالد مكي، **المناضل الشاذلي مكي(1913-1988)**، سيرة مناضل، نشرها المرحوم خالد مكي نجل الشاذلي في بعض الصحف العربية والفرنسية.محمد عباس، نداء...الحق(شهادات تاريخية)، ص:17.

ولا يمكن أن ينسي الجزائريون جرأة **الشاذلي المكي** حينما تنكر في هيئة ضابط أمريكي، مما سمحت له هذه الظروف بربط اتصالات بمصالح المخابرات العسكرية الأمريكية التي قدم لها معلومات عن ضحايا القمع الفرنسي في شهر ماي الأسود من عام 1945م، وعلى هذا استفاد التقرير الأمريكي التي نشرته **مجلة البحرية الأمريكية** من معلومات دقيقة وتوجيه سليم، فأعلن التقرير عن رقم 80 ألف ضحية كما ذهب إلى ذلك المرحوم **محفوظ قداش**(8).

إن أهم وثيقة وصلتنا عن نضال النخب الجزائرية بالمشرق في هذه الفترة حسب تجربتي المتواضعة هي هذه المذكرة التي نظمها الإبراهيمي والشاذلي المكي وغيرهما ومن هم في مستواهم الوطني والخلقي والسياسي والعلمي تنظيمًا يكاد يتفوق على الدراسات والكتب والمذكرات التي تتحدث عن"**المسألة الجزائرية**" أو مأساة الجزائر مع الاستعمار، فهي مذكرة منظمة، تعتمد الشاهد والوثيقة التاريخية، والقانون، والواقع الجزائري في عصر ليل الاستعمار الطويل.

-

(8)- mahfoud Kaddache,histoire du nationalisme algérien (question national et politique algérienne tome II .S.N.E.D Alger 1980 p:768.

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث(1930-1945)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1992م.ص:189-190.خالد مكي، **المناضل الشاذلي مكي(1913-1988)**، ص:3.توفيق محمد الشاوي، **مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي**، القاهرة،

دار الشروق، 1419هـ/1998م.ص:19 وما بعدها.محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص:163.

لهذا تجنبت كل تعليق أو مس بالوثيقة، وهيأتها للقارئ والباحث لأنها موجهة إلى مستمع نوعي، ثم أصبحت الآن في حكم التاريخ بعد مرور ما يزيد عن نصف قرن على تسليمها إلى مؤتمر باندونغ لتحسيس الدول الأفروآسيوية بالمأساة الجزائرية.

والغريب أن بعض المهتمين بقضايا الحركة الوطنية وفي مستوى الصحفي القدير **محمد عباس** يقول أن المذكرة أو المنشور الذي استطاع أن يوزعه **الشاذلي المكي** -الذي تسلل إلى قاعة المؤتمر مع الوفد السوداني برئاسة **إسماعيل الأزهري**- في كواليس المؤتمر يدافع عن وجهة نظر المصاليين[9].وهذا ما لا تشير إليه الدراسات والشهادات، ونحن نعرف أن **مصالي الحاج** أرسل عريضة إلى مؤتمر **باندونغ** مع صحفي فرنسي، وأنا أملك نسخة منها، ركيكة الأسلوب، لكن روح مصالي من خلال بياناته ورسائله التي كان يدبجها أمثال شاعر الثورة مفدي زكريا([10])-كما أخبرني المرحوم محمد قنانش- حاضرة في المطالب التقليدية للحركة الوطنية الاستقلالية وهذا قبل الشرخ الذي سيعرفه مصالي بعد تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية(MNA).

—

(9)-محمد عباس، نداء...الحق(شهادات تاريخية)، ص:17.

Achour Cheurfi, La classe politique algérienne de 1900 à nos jours(dictionnaire biographique), Alger, Casbah édition, 2001.p:262.

(10)- محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص:292-298.لمطالعة أخبار مكتب المغرب العربي وذكرياته، وأخبار باندونغ والدول التي حضرت المؤتمر راجع: الرشيد إدريس، **ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة**، تونس ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1981م.ص:63.

Odette Guitard, Bandoung et le réveil des peuples colonisés,Paris(presses universitaires de France, 1969.P26.

2

الدولة الجزائرية(إشكالية التاريخ والجغرافيا).

من الإشكاليات المطروحة في مسار بناء الأسس المعرفية لتاريخ الدولة الجزائرية الاختلاف الواضح في قراءة المسار التاريخي، وتبني مراحل معينة لتطور معالم الدولة الجزائرية عبر العصور حيث وقع النقاش في كل النصوص والمواثيق التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، فنجد الحضور المميز لتبني الدولة النوميدية بقيادة ماسينيسا ومقاومة يوغرطة للاحتلال الروماني(11).وبعد القرن السابع الميلادي اعتبرت الدولة الرستمية دولة جزائرية ثابتة، كما عرفت الجزائر دولا كثيرة بعد سقوط دولة الموحدين، أما ما بعد الموحدين فيتبنى السياسيون والمؤرخون بلا اختلاف الدولة الزيانية كدولة جزائرية واضحة المعالم والحدود، ثم يتبنى المؤرخون والسياسيون معا الدولة الجزائرية منذ 1516م، التي أسسها الأخوة عروج وخير الدين وإسحاق وأخذت صورة الدولة المستقلة بل والمهيمنة في العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، وفي هذه المرحلة عرفت الجزائر المعالم الواضحة الحدودية والبشرية إلى غاية سقوط دولة الداي حسين في **5** جويلية **1830**م على يد القوات الغازية الفرنسية الاستعمارية، وأول من أحيا الدولة الجزائرية الحديثة، هو الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري.

---

(11)-راجع الاختلافات والتطورات السياسية التي عرفتها المواثيق الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة:

Louanchi-Anne-Marie,Autour de la charte d’Alger: éffervéscence et décantation(in-salah louanchi-parcours d’un militant algérien)éditions dahlab Alger 1999.P:156.

لقد أوردت هذا المدخل الذي يطرح إشكالية كبيرة على المستوى السياسي والتاريخي أمام قضية تكاد تأخذ نصيبها من تفكيري منذ مرحلة طويلة من الزمن، فما هي مكانة دولة المرابطين في المسار التاريخي للدولة والمجتمع الجزائري؟.

لماذا يمر المنظر الإيديولوجي على مرحلة مهمة في تاريخ المنطقة والتي عرفتها بلادنا، ما حظ التاريخ المرابطي في الذاكرة الجزائرية، هل الدولة المرابطية دولة مغربية(من المغرب الأقصى) أم دولة إسلامية وحدت معظم الغرب الإسلامي ولأول مرة منذ الفتح الإسلامي للمنطقة، لماذا يتبنى السياسي الجزائري ومن بعده المؤرخ دولة الموحدين كدولة جزائرية، ولا يتحدث عن دولة المرابطين إلا كمرحلة ومسار تاريخي بالمنطقة؟

لقد تمكنت الوثيقة التاريخية التي قدمتها **"جبهة تحرير الجزائر"** من معالجة هذا الفراغ الذي تركته النصوص السياسية والتاريخية.فبعض الأسئلة قد نجد لها الإجابة في أبحاث أخرى لأنه لا يمكن ونحن نجمع تاريخ الجزائر السياسي,والعسكري عبر العصور –دون أن نمر على القرنين الخامس والسادس الهجريين، الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين ودون أن نذكر الشواهد المعمارية والأعمال التي تركتها الدولة المرابطية في الجزائر منذ أن كانت حدودها الشرقية تصل حتى منطقة بجاية الناصرية[12]، وكيف لا يفكر السياسي —

(12)–المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ضبطه وصححه وعلق حواشيه محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي الدار البيضاء ، المغرب الأقصى، دار الكتاب، ط. **7** .**1978**م.مكي (الشاذلي) مكتب تحرير المغرب العربي، جريدة الشعب العدد:1092 الصادر بتاريخ **1966/03/17** يذكر الكاتب الذي كان يمثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المكتب المذكور برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي أن الجامعة العربية قدمت لهم ميزانية لتكوين وتدريب جيش تحرير شمال إفريقيا.

في عصر الصراع على الحدود أن يقرأ ما ورد في كتب النوازل التي تعالج قضايا العصر، فالونشريسي صاحب المعيار يقول: **يهود قصور توات من المغرب الأوسط،**

والكتاب بأجزائه محقق بالمغرب الأقصى بعناية مجموعة من علماء القطر الشقيق، فهل نزور كلام **الونشريسي**، ونحن نعيش الصراع حول الحدود الموروثة عن الاستعمار، ولماذا يساهم المؤرخ في صب الزيت على النار؟[13].

أعتقد أن النخب إذا دخلت في تأجيج الصراع فلن نعتبر بماضي الفرقة التي أصابتنا في مقتل منذ أن هيأ لنا الاستعمار قاعدة وسياسة"**فرق تسد**"، التي لا تزال حاضرة إلى اليوم في العلاقات بين دول المغارب والمشارق.

---

(13)- أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، الجزء الثاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، **1401هـ/1981م.**ص:215.انظر أيضًا حول هذه القضية التي تشكل نزاعًا كبيرًا منذ الاستقلال.روس، إ.دان، **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي(المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية)**، ترجمة: أحمد بوحسن، مراجعة عبد الأحد السبتي، المغرب الأقصى، منشورات زاوية، 2006م.ص:205 وما بعدها.

3 – قراءة في وثائق جبهة تحرير الجزائر

لما قامت الثورة الجزائرية المباركة في الفاتح من نوفمبر **1954**م،تغيرت الموازين في الحركة الوطنية الجزائرية، وكان كثير من الوطنيين قد تفاجأ للفعل الثوري الذي انطلقت شرارته في الأوراس، معلنة ميلاد فجر جديد، وتسابق الناس بجميع مستوياتهم للنظر فيما وقع، وكانت أشد الحركات السياسية قد أصابها ذهول، لهذا تأخر عن الركب كثير من المناضلين في انتظار من القائم على هذا العمل الثوري، هل هو مغامرة كما ذهب إلى ذلك بعضهم، أم هي ثورة منظمة تحتاج إلى الدعم والانضمام إلى مفجريها، رغم أن البيان قد وضح كل شيء بداية من هم الذين فجروا هذا العمل المسلح، وماذا ينتظرون من المناضلين والمواطنين الجزائريين، لهذا وقع اختلاف بين الشرعيات القائمة أو التيارات السياسية الفاعلة في المجتمع رغم الانقسام السائد في الحركة الوطنية الاستقلالية، وخاصة بعد تفجير أزمة حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديموقراطية، بين المصاليين، والمركزيين؟(14).

لهذا أعتقد أن ما صدر عن الجزائريين أو النخبة الجزائرية على اختلاف مشاربها السياسية وانتماءاتها السياسية بالقاهرة، تعبير عن القلق الذي أصابهم من هذا المولود الجديد، **جبهة التحرير الوطني**، وكيف انضم الوفد الخارجي إلى **"جبهة تحرير الجزائر"** التي لا يعرف عنها المؤرخون وعامة الناس من المثقفين إلا ما صدر عنها من وثائق وبيانات في دراسات وكتب نادرة الوجود بين الباحثين خاصة، لهذا عزمنا على نشر ما يقتضي التعريف بهذه المرحلة بالقاهرة خصوصًا، وأهم ما يميز **جبهة تحرير الجزائر**، البيانات والندوات الصحفية التي كانت تقيمها بالقاهرة، ـــ

(14)ـ د.إبراهيم لونيسي، **أزمة حزب الشعب الجزائري،خلفياتها وأبعادها**، (مجلة المصادر)، الجزائر، العدد الثاني،1420هـ/1999م.ص:93-115.

وعلى الخصوص ما كان يقوم به العلامة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وأعتقد أن أهم وثيقة صدرت عن هذه الجبهة، هي بياناتها إلى الدول الأفروأسيوية التي أشار إليها

المفكر الجزائري مالك بن نبي في معرض طرحه لكتابه "الفكرة الأفروأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ"، في عمل صدر له بالقاهرة بمقدمة لأنور السادات(15). أمّا **جبهة تحرير الجزائر** فقد أعدت مذكرة من اثنين وثلاثين صفحة من الحجم الكبير، عرضت فيها المسألة الجزائرية من جميع جوانبها التاريخية والسياسية، وفضحت المذكرة الاستعمار. ومن خلال تجربتي المتواضعة مع أرشيف المناضل الشاذلي المكي، رأيت بصماته على أدبيات الوثيقة، فقد كان يحارب لوحده النظام الاستعماري، حيث أصدر كتابًا عام 1947م، يفضح فيه الأعمال البربرية للاستعمار الفرنسي في الجزائر أيام شهر ماي الأسود من عام 1945م(16).

---

(15)- يوسف حسين، **موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث**، ط.1[المملكة العربية السعودية، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م]ص:27.محمد عبد الحليم بيشي، **نظرية الاستعمار والثورة عند مالك بن نبي**، مذكرة السنة الثانية ماجستير، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1994-1995م.ص:9.(16)- الشاذلي المكي، وطننا العربي (سكرتير حزب الشعب الجزائري يرفع إلى الجامعة العربية تقريرا عن فاجعة الجزائر في 8 مايو ويعلن مطالب الشعب الجزائري) جريدة مصر الفتاة) العدد 53 مصر 1947م.ص:13. الشاذلي المكي، الذكرى الثالثة لمأساة ماي 1945م القاهرة 1948م ص:72 وما بعدها، الشاذلي المكي، **حوادث 8 ماي 1945م أسبابها ونتائجها**(محاضرة ألقاها الشاذلي المكي يوم 7 ماي 1974م بالجزائر العاصمة ص:6.انظر ترجمة الشاذلي المكي: mahfoud Kaddache,histoire du nationalisme algérien (question national et politique algérienne tome II . .p:598.Stora(B),Dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens(1926-1954), L’harmattan , Paris 1985,P:133.Mohamed Arezki Berkani,L'histoire de Djenien-Bou-Rezk(sud-Oranais), Alger 1965,P:59.

كما أصدر كتابًا يفضح فيه الأعمال البربرية الفرنسية بالجزائر عام 1948، وكتابًا آخر عام 1951م، مما أدى بالصلف الاستعماري وأجهزته ورجاله بنفي ما جاء في مذكرات الشاذلي

المكي وصدر العمل عن **حكومة الجزائر العامة؛** بكتاب تحت عنوان:"**الرد على مذكرة مكي الشاذلي حول القضية الجزائرية**"[(17)]. وهو نفس ما كررته الدولة الفرنسية في قانون العار المشهور الصادر في(23 فبراير 2005م).الذي يمجد الاستعمار في المغرب العربي وخاصة بالجزائر، وكأننا نقرأ المذكرة التي أصدرتها حكومة الجزائر العامة ردًّا على نشاط **الشاذلي المكي** بالقاهرة.

---

(17)– Gouvernement Général de L'Algérie, service d'information et de Documentation), Réponse au factum de Mekki Chadli sur la question Algérienne,1951.80 pages.

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل عام

اللائحة الداخلية لجبهة تحرير الجزائر.

الفصل الأول:

المادة الأولى:

1- تعمل جبهة تحرير الجزائر في مصر لتنسيق أعمالها مع جبهة التحرير في الجزائر تنسيقًا وثيقًا، وتسعى عاملة جهدها لحث الشعب الجزائري بهيئاته وأفراده على تأييد حركة الكفاح من أجل الحرية والاستقلال.

2-ومن مهام الجبهة مراقبة التطور السياسي في الداخل والخارج، ودرس الحالة، وتعبئة جهودها للدعاية لصالح القضية الجزائرية بكل الوسائل الممكنة.

المادة الثانية:

ولتحقيق تلك المهام شكلت الجبهة لجنتين، ومكتبًا إداريا.

أ-لجنة المساعدة للعمل الإيجابي في الداخل، ومهمتها تدبير حاجيات جيش التحرير.

ب-لجنة الاتصالات، ومهمتها العمل على إنارة الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، واتخاذ كل الإجراءات والأسباب للتحصيل على العون الأدبي والسياسي، والمادي من الشعوب والحكومات لصالح القضية الجزائرية.

ج- المكتب الإداري ويتكون من سكرتارية، وأمانة للصندوق؛ ومهمته تسيير الإدارة، وإعداد جدول الأعمال، والمحافظة على أحوال الجبهة، وعلى أوراقها ووثائقها.

3- تسير اللجنتان والمكتب الإداري وفق ما تسطره الجبهة.

4- يجوز للجبهة أن تنشئ، ما تراه ضرورة من اللجان، والمكاتب في مصر و غيرها.

5- لا يحضر جلسات الجبهة، ولا يشارك في مناقشاتها غير الأعضاء المؤسسين الذين أمضوا الميثاق والذين يتفق الأعضاء على حضورهم.

6- لا يكون اجتماع الجبهة صحيحا إلا إذا حضره ثلثا الأعضاء الموجودين في القاهرة ساعة انعقاد الاجتماع.

7- تجتمع الجبهة مرة في الأسبوع على الأقل.

8- كل المراسلات والاتصالات تكون وتتم باسم الجبهة، وعلى الصورة والكيفية اللتين تحددهما الجبهة.

9- يمكن للأعضاء أن يقوموا بأعمال خارج نطاق الجبهة على شرط ألا تكون متنافية مع هذه اللائحة، أو مع الميثاق.

10- لا يقصد من هذه اللائحة حصر أوجه نشاط الجبهة، وإنما المقصود منها وضع النقط الرئيسية لحسن سير العمل.

11- هذه اللائحة قابلة للتعديل استجابة للمصلحة العامة، وموافقة جميع الأعضاء.

القاهرة 25 جمادى الثانية 18/1374 فبراير 1955

إمضاءات الأعضاء المؤسسين:

محمد البشير الفضيل الورتلاني. أحمد مزغنة.

الإبراهيمي أحمد بيوض. محمد يزيد. الشاذلي مكي

حسين الأحول. محمد خيضر. حسين آيت أحمد. أحمد بن بله.

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق جبهة تحرير الجزائر.

تداعى أبناء الجزائر المسئولون المقيمون في مصر إلى مُدارسة كل ما جرى، ويجري في بلادهم من عدوان وتنكيل وتقتيل وتشريد، من جانب استعمار غاشم حقود، ولقد استقر رأيهم على الوثيقة التالية التي وقَّعها السادة:محمد البشير الابراهيمي، أحمد مزغنّة، أحمد بيوض، محمد خيضر، الشاذلي مكِّي، الفضيل الورتلاني، حسين الأحول، أحمد بن بله حسين آيت، محمد يزيد.

الديباجة:

في الجزائر العربية المسلمة، اليوم، كفاح مسلح خطير، لاسترجاع سيادتها واستقلالها، دفعها إليه استعمار بغيض، تسلَّط عليها بقوة الحديد والنَّار، واستنزف خيراتها، وحاول طمس معالمها، وتحطيم كيانها وجرَّدها من كل حق في الحياة الحرة العزيزة الكريمة ضاربًا صفحًا عن تطور الزمن، وعن أن الاستعمار لم يعد في القرن العشرين أسلوبًا صالحًا للبناء.

ولقد كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تتوحد جهود المسئولين الجزائريين الموجودين في القاهرة الموقعين أسفله، وأن يكونوا يدًا واحدة في خدمة الجزائر والكفاح في سبيل تحريرها واستقلالها مساندين بذلك جيش التحرير الجزائري وعاملين على إنجاح الحركة الثورية القومية القائمة الآن في الجزائر.

ولقد اقتنع الجميع بما تضمنته هده الديباجة، وقرّرُوا بالإجماع ما يأتي:

1-يعتبر الشعب الجزائري على اختلاف أفراده، وهيئاته-فيما يختص بالكفاح الرهيب- كتلة واحدة هي الأمة الجزائرية. ومن شذَّ شذَّ في النَّار.

2- تُسمَّى الهيئة المنضوي تحت لوائها أبناء الجزائر المسئولون المقيمون في القاهرة" **جبهة تحرير الجزائر**"

3 –تعمل الجبهة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، ومن كل سيطرة أجنبية مستعملة كل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافها.

4- الجزائر عربية الجنس، مسلمة العقيدة؛ فهي بالإسلام والعروبة كانت وعلى الإسلام والعروبة تعيش، وهي في ذلك تحترم سائر الأديان والمعتقدات والأجناس؛ وتشهَّر بسائر النظم العنصرية الاستعمارية.

5- الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير، وأن اتجاهها إلى العروبة، وتعاونها مع الشعوب،والحكومات، والجامعة العربية، أمر طبيعي.

6- الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي، تونس الجزائر مراكش.

7- جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغربية الثلاثة بنظام يوضع ومسؤوليات تحدد، وتهيب بالقائمين على الحركات التحريرية في كل من تونس، مراكش أن يضعوا أيديهم في يدها وأن يعملوا معها على تأسيس هيئة تنتظم الجميع.

8- تنتهز الجبهة هذه الفرصة لتبعث بتحياتها الأخوية إلى سائر المكافحين في الجزائر سواء منهم من حمل السلاح، أم من كان عاملا وراء الميدان؛ وإلى المساجين والمعتقلين السياسيين ضحايا القمع والإرهاب مترحّمة على الشهداء.

9- وتهيب جبهة تحرير الجزائر في القاهرة بإخوانها في العالميْن :العربي والإسلامي، وبأحرار الدنيا جميعهم –ليناصروا الجزائر في كفاحها من أجل حريتها واستقلالها ؛ فهم بذلك يناصرون الديموقراطية الحقَّة والإنسانية المعذبة، والمبادئ السامية.

القاهرة في 17 فبراير 1955/ 24 جمادى الثانية 1374

4

مذكرة جبهة تحرير الجزائر التي قدمها الأستاذ المناضل الشاذلي المكي إلى مؤتمر الدول الأفروأسيوية (17–20 أفريل1955م

الجزائر حدودها وجغرافيتها.

هناك ما بين البحر الأبيض المتوسط شمالا، وبين الصحراء الكبرى، مع إدخال "الهقار" موطن الطوارق الأحرار، جنوبا، وما بين مراكش وإفريقيا الاستوائية الغربية غربا، وبين تونس وليبيا شرقا . يمتد القطر الجزائري على مساحة لا تقل عن مليونين وربع مليون كيلومتر مربع. وهذا التحديد يرجع تاريخه إلى القرن الثالث قبل الميلاد.

ومن هنا فنحن قلما نجد وطنا ذا حدود عريقة في القدم مثل الوطن الجزائري.وبهذا الاعتبار في تحديد المساحة تعد الجزائر أوسع الأقطار في الشرق الأدنى، كما هي كذلك بالنسبة إلى الأقطار الأوربية، فهي تساوي أربعة أضعاف فرنسا، أو مرتين وثلثا القطر المصري، وأربعة أمثال مساحة سوريا والعراق مجتمعين أو مساحة سويسرا ستين مرة.

والجزائر تكون مع تونس ومراكش وحدة جغرافية، وجنسية ودينية وتاريخية فهواء هذه المنطقة من العالم العربي الواسع الأرجاء واحدة وطبيعة أرضها واحدة وسكانها من قديم الزمان مصالحهم ، وآلامهم وآمالهم واحدة ، فهم قد انحدروا من أصل واحد ، إما من مصر وإما من اليمن أو منهما معا.

وديانتهم قديما الوثنية، ثم جاءت المسيحية فكادت تعم البلاد، ثم جاء الإسلام زاحفا فلم يبق هناك قلب إلا فتحه؛ استقر فيه الاستقرار النهائي، فإذا هو معتقد الناس جميعا بمثل ما أصبحت العروبة قوميتهم جميعا.

على أن الجزائر لها طابعها الخاص. وهي على ما تعاقب عليها من أنواع الغزو الأجنبي بقيت هي هي حتى أن القرون الستة من الاحتلال الروماني لم تؤثر في نفسيتها وشخصيتها إلا كما يؤثر النسيم العليل، أو الرياح الرخاء على صفحة البحر الرهو. ومن روما وسلطانها لم يبق في المغرب العربي بصفة عامة ، وفي الجزائر بصفة خاصة إلا تلك الصخور المنحرفة التي تصور لك سحنة القرويين الجزائريين في صبرهم وأناتهم وتمسكهم بتراثهم، وأرض أجدادهم كالصخر نفسه أو أشد صلابة وقسوة. وما

تلك الآثار الرومانية المتهدمة المتناثرة هنا وهناك ينعق عليها البوم إلا دليل على صلابة ذلك الفلاح الجزائري الذي تمر عليه الأعاصير الهوج بينما هو ثابت بقوته، محتفظ بشخصيته، معتز بقوميته، متربص الدوائر بأعدائه والجزائر من حيث عدد السكان تأتي اليوم في المرتبة الثانية، بملايينها العشرة العرب الأشاوس مضافا إليهم **850.000** من الفرنسيين والأوربيين، بعد مصر بالنسبة إلى تعدد الأقطار العربية مغربا ومشرقا.

وهي تعتبر بلاداً زراعية، فالحبوب وحدها تحتل ثلاثة ملايين هكتار. والهكتار عبارة عن فدانين ونصف فدان تقريبا، كما أن الكروم قد استحوذت على أربعمائة ألف هكتار **400.000**. ومن هذه النسبة يمكن للقارئ أن يستنتج المساحة المغروسة فواكه، وبقولا، وموالح ونخلا وزيتونا وحدائق، وغابات، وجملة القول أن الأراضي الزراعية تبلغ مساحتها عشرين مليونا وثمانمائة وثلاثة عشر ألفا، ومائتين وواحدا وخمسين هكتارا هكذا(**51 2 .3 1 8 .0 2**).

وتصدر الجزائر سنويا أكثر من مليوني قنطار (والقنطار مائة كيلوغرام) من الحلفاء كما تصدر من الغنم فحسب مليون رأس. وتنتج ربع ما ينتجه العالم بأجمعه من الفلين. هذا بالإضافة إلى وجود المواد الأولية مثل الفحم الحجري، والحديد والرصاص والزنك، والنحاس، والمنغنيز والفوسفات والكبريت، والبترول، وغير ذلك من هذه المواد التي تزخر بها التربة الجزائرية الكريمة، والتي تتسابق الدول لاقتنائها، ووضع اليد عليها، لأنها عصب الصناعة السلمية والحربية المدنية والعسكرية.

إن الجزائر من حيث الموقع الجغرافي، ذو منطقة البلاد المعتدلة، ومن حيث غنى الطبيعة والثروة الزراعية، والمعدنية، والحيوانية، -تعد بحق جنة في هذه الأرض- ولكنها جنة لا يتمتع بخيراتها -بكل أسف-أصحابها وأبناء البلاد فيها.ذلك لأنهم يعيشون فيها محرومين منها كالغرباء أو كالعبيد. والسادة فيها في واقع الأمر إنما هم الدخلاء الغاصبون المستبدون.

والسائح المتجول في الجزائر إذا ما زار مناطق الغابات، والجبال الشاهقات يخال نفسه أنه في سويسرا مكبرة عشرات أضعافها، وإن القطر الجزائري إن هو إلا عبارة عن غابات متشابكة ذات أشجار باسقة تطاول الجوزاء، وجبال شم تناطح السماء.وهو إذا ما زار الوهاد والسهول والهضاب والمنخفضات حسب نفسه أنه في دلتا النيل بمصر، أو في أوكرانيا بروسيا.وبهذه الطبيعة الغنية الخصبة، السَّهلة الوعرة ، الشديدة اللينة، المرتفعة المنبسطة - فتأثرت نفسية الجزائريين كما تتأثر كل الكائنات الحية بعامل البيئة الطبيعية.

وإذا ما نحن أضفنا إلى ذلك تلك الحوادث الكثيرة العديدة التي تعاقبت منذ فجر التاريخ على المسرح الاجتماعي الجزائري-أمكننا أن نتصور وأن نعرف النفسية والشخصية الجزائرية على حقيقتها، وساعدنا كل ذلك على أن نقف على أسرار تلك المقاومة التي أبداها، ويبديها الجزائريون ضد الغزاة المعتدين دفاعا عن وطنهم، وحفاظا على أمجادهم،وتمسكا بتراث أجدادهم بمثل البسالة والتضحيات الجسيمة التي سجلها لهم التاريخ في شئ كثير من التيه، والإعجاب، والتقدير.

والاستعمار هو أكبر قارعة يمكن أن تصاب بها الأمم، والشعوب والدول. وهو على فضاعته، وفداحته، وبربريته، أنواع ودرجات، بل هو دركات تهوي بالشعوب التي تصاب به إلى أسفل سافلين.وأخبث أنواعه وأشدها فضاعة، وأكثرها شرًّا وخطرا على قوميات الشعوب،ومقدراتها ومصائرها-هو الاستعمار الفرنسي...

وفي الصفحات التالية نقدم لإخواننا العرب والآسياويين، في سائر أنحاء العالم- صورة خاطفة، إلا أنها مرعبة رهيبة، للاستعمار الفرنسي في الجزائر العربية المسامة.

الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي

يظهر أن فرنسا كانت تنجح حتى في أوساطنا العربية العليا -بكل أسف- في ادعائها أن الجزائر لم يكن لها تاريخ يذكر قبل سنة **1830**، وبالتالي فهي- في المنطق

الفرنسي المختل- لم تكن في يوم من أيامها دولة، حرة مستقلة، ذات سيادة. إنما كانت عبارة عن شعب تسوده الفوضى والهمجية، وتتحكم فيه القرصنة الشرسة، وتسوقه الفردية الجشعة، والبربرية الرعناء.

ومن هنا جاز لفرنسا المنكرة للجميل،المحرفة للكلم عن مواضعه المزورة للتاريخ،وللقيم الإنسانية- أن تدعى،بمقتضى الاحتلال، ووضع اليد وبمقتضى حق الفتح، أن الجزائر، بما هو في سمائها،وفوق أرضها ، وفي أحشاء تربتها، باتت فرنسية، لا يصح لكائن من كان أن يتدخل في أي شيء من شؤونها التي هي من صميم الشؤون الداخلية لفرنسا.

ولقد وجدت هذه الدعاية الفرنسية في الأوساط الدولية من يستمع إليها ،بل ومن يصدقها، الأمر الذي جعل الكثيرين من أقرب الناس إلى الجزائر لا يكادون ينظرون إلى قضيتها ، ومشاكلها مع فرنسا بدعوى أنها قضية معقدة مستعصية ليس من السهل بحثها ، أو حلها. ولعل هذا بعض ما يفسر إهمال إثارتها ،أو التعرض لها في الأمم المتحدة -مثلا- من طرف الوفود العربية والأسمرية رغم ما أثير من قضايا وعرض من مشاكل على تلك الهيئة الموقرة.

وتشهيرا بخبث طوية فرنسا، وبعدم أمانتها العلمية، والتاريخية-نرى لزاما علينا أن نستعرض أمام القارئ ،والباحث المنصف نتفا من تاريخ الجزائر قبل سنة 1830، أي قبل أن تُبْلَى بالسرطان الفرنسي، ليدركا معنا أن الجزائر العربية المسلمة كانت دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة ، وأنها لم تعد كذلك بعد العدوان الفرنسي الأثيم عليها. على بما نقدمه هنا من الحجج الدامغة المبطلة لدعاوى فرنسا،الفاضحة لأمرها ولمفترياتها الدالة على شططها في السفه،وعلى إسرافها في تزوير الحقائق التاريخية، سنكفي القارئ والباحث عن الحقيقة، مشقة التحليق بها في الأجواء التاريخية النائية، ونكفيهما أيضا ما يتطلب البحث والتنقيب من التطويح وانتقل في ثنايا ذلك الماضي

البعيد.لأن ما نحتاج إليه هنا إنما هو فقرات من تاريخ الجزائر العربية المسلمة نقطفها من هنا وهناك؛ لنقيم بها الدليل، وندفع بها الادعاء الباطل الظالم ، ونظهر بها فرنسا على حقيقتها في أسمالها البالية التي تتستر بها،وفي وحشيتها الضاربة التي ما أجدر أن تجعلها تعيش في الغابات والكهوف، لا بين أقوام سبق تمدنهم الروحي والعلمي والمادي كل ما تدعيه فرنسا من حضارة ومدنية.

لقد عاشت الجزائر منذ الفتح العربي الإسلامي فخورة بعروبتها ،عزيزة بإسلامها،وبهذه الصفة،وبهذا الطابع بالذات شاركت ،منذ منتصف القرن السابع بعد الميلاد،في كل تلك الأحداث التي تعاقبت على حوض البحر الأبيض المتوسط. ودورها الرئيسي في تأسيس الدولة الفاطمية، ودولتي المرابطين والموحدين ليس هناك من يجهله.

وعلى أثر تفكك دولة الموحدين قامت للتو الدولة الجزائرية المتمتعة بسيادتها واستقلالها الداخلي والخارجي ، وعرفت رقيها وازدهارها في الصناعة، والاقتصاد والثقافة، والعلم قلما وجد وعرف مثله في دول أوربا في ذلك العهد. وآثار تلك الحضارة، و ذلك المجد لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

على أن اتصال سائر الأقطار العربية والإسلامية به ،اتصالا روحيا أكثر منه شيئا أخرا؛ لأن الخلافة الإسلامية كانت في نظر الناس حتى ذلك العهد مظهرا من مظاهر تماسك المسلمين واتحادهم؛ ولأن خليفة المسلمين كان ظل الله في هذه الأرض، ومن هنا وعلى هذا الضرب يفسر ذلك الارتباط.

ومما تجد الإشارة إليه أن عدد الأتراك في الجزائر في عهد ذلك الاتصال لم يتجاوز الثلاثة آلاف نسمة كما ورد في تاريخ" محمد عثمان باشا" للمؤرخ الكبير الأستاذ توفيق المدني.

وفي هذا الصدد كتب البارون سانت دينيز (Le Baron de saint -Denis)"

"...إن سلطة السيادة قد أزاحت وسقطت من يد السلاطين العثمانيين،لتؤول برمتها إلى أيدي الدايات.(جمع داي وهو الاسم الذي كان يطلق على والي الجزائر في عهد العثمانيين).

"وهذه الثورة شبيهة لتلك التي بها تخلص الألمانيون من ولائهم وطاعتهم لرؤساء الإمبراطورية الجرمانية، ونادوا بسيادتهم استقلالهم".

ويستطرد:"البارون دي سانت دينيز"يعني دايات الجزائر قائلا:" وهم في ممارسة سلطاتهم كسادة للجزائر لا يقبلون بأي ارتباط سياسي(لبلادهم) بالباب العالي، فهم الذين يعلنون الحرب، و يمضون السلم من غير استشارة ديوان القسطنطينية(الأستانة)، ويختم كلامه هذا بقوله:"و أنه لواضح إذن بأن حقوق سيادة الباب العالي على الجزائر كانت منعدمة لا وجود لها عمليا. وانعدامها هذا يرجع تاريخه إلى ذلك اليوم الذي فيه تقرر أن تكون سلطة السيادة للدايات مرجعها الوحيد إلى انتخاب الجيش الجزائري. أي منذ ابتداء القرن السابع عشر" انتهى من كتاب اعتبارات إحصائية، تاريخية ، عسكرية و سياسية عن ولاية الجزائر" للبارون دي سانت دينيز(Le Baron de saint -Denis).

ومن مظاهر سيادة الدولة الجزائرية واستقلالها الخارجي-علاقاتها الدبلوماسية بأكثر من دولة من دول أوربا وأمريكا.ويرجع وصول أول ممثل فرنسي العاصمة الجزائرية إلى سنة 1563. كما يرجع أول ارتباط تعاهدي بين الدولة الجزائرية والدولة الفرنسية إلى النصف الأول من القرن السادس عشر.

وبمقتضى ذلك التعاهد والتحالف استنجد فرانسوا الأول ملك فرنسا مرتين بالدولة الجزائرية، ما بين 1536 وسنة 1537، وما بين سنة 1542 .وسنة 1544، يطلب منها مشاركة الأسطول الجزائري لرد قوات " شارل كان الأسبانية عن السواحل الفرنسية الجنوبية.

كما أن هنري الرابع ملك فرنسا لم يتردد سنة 1593 في طلب النجدة بالدولة الجزائرية، بمقتضى ذلك التحالف، لتعينه بقواتها البحرية على تحرير مدينة مرسيليا وتخليصها مع جنوب فرنسا من أيدي الهجنوت(Huguenots) و الأسبان".

ولقد بلغت الديون التي هي للخزينة الجزائرية على فرنسا رقما قياسيا خياليا إذا ما نحن نظرنا إليها بعين ذلك العصر، إذ بلغت ذلك الرقم المدهش: أربعة وعشرين مليونا من الفرنكات الذهبية (24.000.000) استدانتها فرنسا من الدولة الجزائرية عَيْنًا ومواد أولية، وبضائع في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ومن أسباب العدوان الفرنسي على الجزائر تلك الديون بالذات، فتكون فرنسا قد جازت الجزائر مجازاة سنمارية...!. ولقد تمت إنجلترا، وهولاندا والدنمارك، والبندقية من ناحية و بين الجزائر من ناحية أكثر من اتفاقية، وأكثر من معاهدة ، نذكر من بينها التي وقعت بين الجزائر وإنجلترا يوم 24 أبريل 1682م.

والجزائر كانت في طليعة الدول التي اعترفت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786م ووقعت معها معاهدة صداقة في 5 سبتمبر 1795م طبقا لتوصية مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 24 فبراير 1792.

والمعروف أن المعاهدات على اختلاف أنواعها، والعسكرية منها على الخصوص لا تعد إلا بين الدول المستقلة، الحرة، ذات السيادة. وهذا بالضبط، وعلى وجه الدقة والتحديد بين الدولة الجزائرية و بين غيرها من دول ذلك العصر والتي من بينها فرنسا هذه الأثيمة، الأفاكة، المعتدية على حرية الشعوب ، المنتهكة لمقدسات الأمم وحرماتها، العابثة بالمواثيق الدولية.

ومعنى هذا أن الجزائر كانت قبل العدوان الفرنسي عليها سنة 1830 دولة، حرة مستقلة، ذات سيادة كاملة النفوذ في حكم نفسها بنفسها وإدارة سياستها الداخلية والخارجية، وقوتها العسكرية؛ البحرية والبرية ونظامها الاقتصادي، والسياسي،

والاجتماعي، والثقافي، وغير ذلك من مقومات الدول، ومميزات الشعوب والأمم. وهي اليوم لم تعد كذلك بعد أن سلبت منها فرنسا استقلالها وحريتها وسيادتها، ووضعتها في وضع شاذ باتت من جرائه مهددة في شخصيتها وذاتيتها بالمسخ، وفي قوميتها العربية-الإسلامية بالإفناء والإبادة.

محاولات الدول الأوربية احتلال الجزائر

كانت الجزائر محط أطماع كثير من الدول الأوروبية منذ ابتداء القرن السادس عشر لأمرين :

أولا:لما امتازت به من الثروات المعدنية ، والزراعية والحيوانية.

وثانيا: لمحاولة كسر شوكتها، والإتيان على أسطولها وقوتها البحرية التي كان يحسب لها، في ذلك العهد، ألف حساب.

فأسبانيا التي كانت ثملة بخمرة النصر على العرب والمسلمين في الأندلس ، رأت أن تلاحق المسلمين في عقر دورهم ، فجهزت قواتها وأساطيلها لغزو الجزائر، إلا أن كل حملاتها قد منيت بالفشل الذريع والخسران المبين أمام العاصمة سنة 1516و1519 و 1541 و 1771.

وحتى عندما زين لها كبرياؤها، وغرورها سهولة الاستيلاء على القطر التونسي واحتلت بالفعل عاصمته تونس مرتين في التاريخ، هرعت الجيوش الجزائرية فحررتها في كلتا المرتين، وألحقت بالأسبان خسائر فادحة.

وكذلك سولت للدنمرك، وللبرتغال أنفسهم الاستيلاء على الجزائر، فتعثر بهم الحظ وردوا على أعقابهم خاسئين خاسرين.

وفي 12 يوليو سنة 1824 جاء الأسطول الإنجليزي معلنا الحرب على الجزائر، واستمرت هذه الحرب إلى 29 منه، ثم رجع الإنجليز بخيبة مؤلمة ألزمتهم، بأن يعودوا من

حيث أتوا دون أدنى منال من حصون الجزائر، أو أن يستطيعوا إلحاق أدنى خسارة، أو مضرة بأسطولها.

وحتى فرنسا حاولت غزو الجزائر أكثر من مرة قبل سنة 1830، نذكر منها غزوة الجنرال " ديكسن" سنة 1682 ، وغزوة المارشال " أستري" سنة 1688 رغم ما كانت تبديه الجزائر لفرنسا من الحب في مسالمتها ، ومن البذل والاستعداد لمساعدتها.

ومما يجدر ذكره هنا أنه لما اجتاحت فرنسا تلك الضائقة المالية والتموينية، التي كادت تتردَّى فيها على إثر ثورتها الكبرى سنة 1798، رأت–وهي في حربها مع دول أوربا الكبرى– أن ليس هناك من يمكن أن تعتمد عليه في تفريج تلك الضائقة أحسن من الدولة الجزائرية.

ولنستمع معا إلى داي الجزائر يحدثنا في خطابه الذي أرسله بالمناسبة إلى الحكومة الفرنسية يقول لها فيه:" إنه بالرغم من دسائس الإنجليز المستترة وراء حجاب الصداقة، وبالرغم من أنهم لم ينفكوا يضغطون علينا، ويلحون في الطلب منا أن ننتهز ارتباكاتكم الحالية؛ فنلغي المعاهدات المقدسة التي توثقنا بها مع الأمة الفرنسية(فنحن برغم ذلك لم نستجب لهم) لأننا نشعر بأنه، في الحرب العامة التي تقومون بها ضد القوات العظمى في أوربا، يكون من المستحيل أن لا تقاسوا بعض المتاعب والصعوبات في التحصل على الذخيرة ، وعلى مواد أخرى تعد من الضروريات الأولية إننا نريد، في مثل هذه الظروف، أن نظهر كل كرم أخلاقنا، وسعة عواطفنا انتهى من كتاب "الاستيلاء على الجزائر " لصاحبه أسكير" صفحة 18 طبعة باريس سنة 1930.

ولكن كل هذا الإحسان، وكل هذه العواطف الكريمة النبيلة لم تمنع فرنسا اللئيمة الشريرة من أن تواصل محاولاتها الخبيثة لاحتلال الجزائر الوفية الحسنة.

قصة احتلال الجزائر، و ذريعة فرنسا لذلك

تتلخص هذه الذريعة المحبوكة الخيوط التي تتستر بها فرنسا، وتستند عليها وتأخذها تكأة تبرر بها عدوانها المسلح على الجزائر المسالمة في القصة التالية.

سبق أن أشرنا إلى الضائقة المالية والتموينية التي كانت فرنسا تعانيها على إثر ثورتها الكبرى سنة 1798، ولما تعصبت أوربا كلها ضد فرنسا بادر حسَّان داي الجزائر بإمدادها بكل ما تحتاج إليه من قروض مالية عينية، ومن حبوب، وخيل، وقُنَّب، ومواد أولية مختلفة؛غذائية وغيرها.

وكان الوسيط في بعض هذه المعاملات اليهوديان، يعقوب باكري، ومشيل بوشناق المتمتعان بالرعوية الجزائرية.وبمثل ما تغافلت حكومة فرنسا عن إيفائها الديون التي عليها للخزينة الجزائرية،تآمرت من ناحية أخرى مع اليهوديين ، فدفعت لهما أربعة ملايين ونصفا من تلك الديون، ففرَّا بها إلى فرنسا، وتجنس باكري بالجنسية الفرنسية، واستقر بباريس.

وفي حُمَّى اللجاج الذي كان بين الحكومتين، الجزائرية الفرنسية على تلك الديون التي بلغت 24 مليونا من الفرنكات الذهبية، توفي حسَّان داي وخلفه حفيده مصطفى باشا ، كما توفي هذا الأخير أيضا، وولي بعده الباشا علي خوجة، الذي توفي بدوره بعدما عهد بالولاية لكاتبه ووزيره حسين، فَنُصِّبَ هذا دايا على الجزائر في 27 فبراير سنة 1818. وهو آخر دايات الجزائر، إذْ في عهده كانت الكارثة.

وأدرك حسين باشا تلاعب فرنسا مع اليهوديين في مسألة الدَّيْن فأرسل إلى ملكها شارل العاشر رسالة يطلب منه تسوية الديون، وإيفاءها إلا أنه لم يتلق منه أي رد.

وفي 27 أبريل 1827، ليلة عيد الفطر ، ذهب:"دوفال" قنصل فرنسا في الجزائر إلى الدَّاي حسين باشا ليقدم له التهاني.فكان أن أثيرت مسألة الديون، فسأل الداي القنصل عن سبب تأخر ملك فرنسا برده عن رسالته، فأجابه:" دوفال" في شئ كثير

من الاستخفاف قائلا:" إن ملك فرنسا لا يتنازل لإجابة داي الجزائر" فثارت ثائرة الداي، من الاستخفاف وصاح بالقنصل مشيرا إليه بمروحة من ريش النعام كانت بيده، أن أخرج من هنا أيها الوغد ، أخرج فلمست أطراف المروحة وجه:" دوفال" فخرج صاخبًا مُحْتَجًّا.

وكان ذلك، فيما تبديه فرنسا، سببًا كافيًّا لأن تعد عدتها، وتجمع أمرها وشركاءها، وتترقب الفرصة المواتية، لتبعث بجيش جرار دون سابق إعلان حرب لينزل يوم 14 يونيو سنة **1830** بشبه جزيرة سيدي فرج على بعد 24 كيلومتر من الجزائر العاصمة التي سقطت بدورها يوم **5** يوليو سنة **1830.** وأنه لسبب خيوطه أَوْهَى من خيوط بيت العنكبوت ، وأن دعوى ترضية الشرف الفرنسي المهان في شخص القنصل:" دوفال" الذي لمست وجهه مروحة من ريش النعام- هي دعوى مخيطة بالخيط الأبيض لا تنطلي على أحد ، ولا يمكن أن يكون هناك عاقل يصدقها.

حقيقة العدوان الفرنسي مع سبق الإصرار

ولذلك نرى لزاما علينا، إنصافا للتاريخ، وإيضاحا للحقيقة والواقع – أن نقف بالقارئ الكريم على أصل العامل الذي دفع بفرنسا لاحتلال الجزائر.و لقد سبق أن أشرنا إلى محاولاتها الفاشلة منذ القرن السابع عشر غزوها ، و الاستيلاء عليها ؛ أي قبل حادثة المروحة بِمائتي سنة الأمر الذي لا يترك لك مجالا للشك في النية السيئة الخبيثة التي كانت تبيتها فرنسا المعتدية الظالمة للجزائر المسالمة.

على أن المؤرخين المنصفين من الفرنسيين قد وقفوا بسهولة على حقيقة ذلك الطابع المموه الذي حاولت فرنسا أن تعطيه لسبب الحملة الإجرامية.

فهذا السير" روي دفركس"(Sir Roy deveraux)يقول في كتابه:"مظاهر الجزائر" "... أنه من المتعذر أن يبرر المرء من وجهة النظر الأخلاقية ، اعتداء أمة متمدينة على إقليم ليس لها".

وأما رجل الدولة النمساوي الشهير:" ميترنيخ" (Metternich) فيقول:" أنه ليس من المعقول في شئ أن تصرف فرنسا مائة مليون، وتضحي بأربعين ألف رجل من جيشها من أجل ضربة مروحة".

الدوافع الاقتصادية

والعوامل والدوافع التي دفعت بفرنسا على أن تحتل الجزائر، وتبسط عليها سلطانها تتلخص – قبل كل شئ– في المطامع الاقتصادية.

وأيُّما عملية استعمارية تتم إلا وهي تحمل، أول ما تحمل عملية تجارية ترمي إلى استنزاف خيرات البلاد المحتلة، وبسط اليد على موارد الرزق فيها واحتكار أسواقها، واسترقاق أبنائها لصالح الغزاة المستعمرين.

ويصور هذه الفكرة أدق تصوير حاكم البنغال الوطني في مذكرته التي يشكو فيها لإدارة الشركة البريطانية أساليب عملائها في شهر مايو سنة **1722** إذْ يقول:" أنهم يستخدمون القوة في الاستيلاء على الطيبات والسلع من الفلاحين والتجار بربع قيمتها. وهم يرغمون الفلاحين وغيرهم بأساليب العنف والقهر،على أن يدفعوا في البضائع التي يبيعونها لهم خمسة أضعاف استحقاقها".

ولقد اتسم القرن التاسع عشر، أكثر من غيره، بذلك التسابق، بين الدول الأوروبية والأمريكية إلى استعمار الشعوب والأمم في إفريقيا وآسيا حتى أنه أصبح ينعت"بعصر الاستعمار"، ومما لا شك فيه– تاريخيا وعمليا، واقتصاديا، أن فرنسا كانت أكثر تلك الدول شراهة في الغزو وبحثا عن الأسواق لتصرف منتجاتها، وسعيا وراء التوسع الاستعماري وبسط النفوذ والحصول على المواد الأولية ؛لأنها كانت أكثر خوفا من غيرها على تجارتها الخارجية بسبب منافسة هولندا، وإنجلترا لها،وبسبب فقدانها كندا والهند، وضياع مصر من يديها بعدما كانت تمني نفسها بخيراتها،وبالاستقرار في دلتا نيلها.

ولتتضح لنا هذه الناحية الاقتصادية التي دفعت بفرنسا لاحتلال الجزائر- نستشهد بشاهد فرنسي من أهلها،وهو وكيل العلاقات التجارية الفرنسية في " سفرن"بألمانيا، كتب يوصي فرنسا بأن تعمل على غزو الجزائر قائلا:"إن الفوائد المادية التي يمكن لفرنسا أن تحصل عليها، حتى إذا لم تدخل في الحساب المائة والخمسين مليونا التي تحتوي عليها خزينة الجزائر في التقدير العام، أجدى وأنفع للبلاد مما يمكن أن يتكلف اقتصاديا ويستطرد معددا الثروة الطبيعية في الجزائر فيقول:" سهول طيبة جدا ذات خصوبة مدهشة عجيبة، مناجم للحديد، والرصاص منتجاتها من أجود وأحسن الأنواع، جبال الملح المعدني ، ملح البارود والملح العادي يوجدان تقريبا في كل مكان وبكثرة فائقة حتى على وجه الأرض:انتهى من كتاب"بداية إمبراطورية" صفحتي 75-76 لصاحبه"إسكير".

على أنه يجب أن لا ننسى، بالنظر هنا، جانب أولئك الأشراف الأثرياء والنبلاء الذين جردتهم ثورة **1798** من أراضيهم ومزارعهم، فهم أيضا لهم اعتبارهم فيما نحن بصدده، لأن فتح أراضي جديدة فيما وراء البحار لا يمكن إلا أن يساعدهم على توظيف أموالهم، وبسط سلطانهم، وإعادة مجدهم.ومن هنا فهم يعدون عنصرًا مشجعا على القيام بعملية غزو الجزائر واحتلالها.

ومن الناحية الصناعية كانت فرنسا في ذلك العهد تعاني صعوبات جمة من ناحية عدم توافر الموارد الأولية لديها،و يتضح ذلك لدينا إذا ما نحن ناظرنا بين الحالة عندها وبينها في إنجلترا في ذلك العهد.

والجدول الذي نثبته أسفل لأثمان القطن سنة **1811** نقلا عن كتاب:"القضية الجزائرية" صفحة **19** لصاحبه"ن-دوربان-لوف"يوضح لنا مقدار تلك الأزمة التي تعانيها فرنسا في المواد الأولية، و في ارتفاع أثمانها بسبب قلتها، و عدم توافرها.

ثمن القطن	في لندن	في ليبزيغ	في باريس من

قطن البرازيل	**230** فرنكا	**268** فرنكًا	1.600إلى1640
قطن الشرق	**128**	**570** ً	**900** إلى **920**

الدوافع السياسية

استقبلت فرنسا القرن التاسع عشر وهي مطرودة من كندا في أمريكا، ومن الهند في آسيا، ومن مصر في إفريقيا. ثم تتابعت عليها الهزائم في أوربا في آخر"العهد النابليوني" ورأت أحلامها تتحطم في القارة عندما عقد مؤتمر لندن الدبلوماسي على إثر هزيمة "نابليون" في "واترلو".ومن ثم راحت تحاول استرجاع الصيت المنهار، والسمعة المتداعية والسلطان الضائع، والمجد السياسي المفقود. فحاولت أول ما حاولت لرد شئ من ذلك مهاجمة أسبانيا، ولكنها ردت على أعقابها خاسئة.

ثم تبدى وظهر لها في الجو مطمح طالما تاقت نفسها إليه، وتعلقت آمالها ومطامعها به، وهو وإن كان بالأمس دونه خرط القتاد إلا أنه يظهر لهم اليوم من السهولة و اليسر بمكان.

ذلك لأن العرين قد خلا من آساده (كذا)،ولأن الآجام والآكام قد غادرها ليوثها ولأن ثغور الجزائر قد ارتحل عنها المرابطون بها، وبعد عنها أبطالها في رحلتهم إلى الشرق منذ سنة **1827**، بأسطول الجزائر وبقوتها البحرية اللُّجِّيَّة، لنجدة الأخوة الإسلامية المستغيثة وللدفاع عن الكرامة العربية والشرقية في محنتها، ولمساندة الأسطولين المصري والتركي في تلك المؤامرة الخبيثة، مؤامرة "نافارينو" التي تألبت فيها إنجلترا وفرنسا وروسيا عليهما، وتحالفت على أن تجعل حدًّا ونهاية للقوة الإسلامية في البحر تمهيدًا للسطو على الأقطار العربية والإسلامية، ووضع اليد على كنوزها وخيراتها مقسمة الأسلاب والمغانم، مستعبدة أبناء الفاتحين الأول وأحفادهم على حين بغتة من أمرهم.

فهرع الأسطول الجزائري إلى:"نافارينو" مدفوعًا بالحمية العربية ومسوقًا بالنخوة الإسلامية.و هنالك كانت الكارثة، ووقع ما لم يكن في الحسبان؛ إذْ كانت الدائرة على الأساطيل الثلاثة:المصري التركي،والجزائري ؛فابتلعها البحر بمن فيها من الأبطال الأشاوس.

وفقدت الجزائر بذلك، من جملة ما فقدت من معظم وحدات أسطولها الكبرى وعديد من الوحدات الخفيفة،أكثر من أربعة آلاف جندي بحار هبوا من الجزائر لنجدة العروبة والإسلام،فلقوا حتفهم بجانب إخوانهم المصريين والأتراك، ولسان حالهم ينشد:

ولست أبالي حين أُقْتَلُ مسلمًا **على أي جنب كان في الله مصرعي.**

وهكذا تبدى لفرنسا، وظهر لها في الجو ذلك المطمح الذي دونه قطع حبل الوريد، وخرط القتاد ، والمستحيلات الأربع؛فأعدت له العدة وجهزت له القوات، واتخذت للأمر كل الأهبة، وما يتطلب من الحذر، ثم راحت ترقب الأحداث وتنتهز الفرصة، وتبحث عن الأسباب التي يمكن أن تتخذها ذريعة، وعن المعاذير التي يمكن أن تستند إليها.

فكان أن استفز قنصلها:"**دوفال**" حسين باشا داي الجزائر كما قدمنا طبق خطة مرسومة، مدروسة، موعز بها. فنتج عن ذلك حادث المروحة تلك الشعوذة التي طلعت بها فرنسا على العالم مبررة بها إقدامها على الغزو والاحتلال. ولهذه الشعوذة المخيطة بالخيط الأبيض يشير المؤرخ الفرنسي "**هنري جارو**" في كتابه"**التاريخ العام للجزائر**" الذي قرضته الأكاديمية الفرنسية، وأثنت عليه، إذْ يقول بالحرف الواحد:" كانت حكومة فرنسا قد عزمت على أن تضع حَدًّا للقرصنة الجزائرية وأرادت أن تغتنم فرصة مغيب أكبر السفن الحربية الجزائرية في المشرق كي تجد دعوى تبرر بها إعلان الحرب على الجزائر،فأرسلت تعليمات إلى قنصلها(في الجزائر)تأمره بأن يغتنم أية فرصة لإيجاد الخلاف النهائي...".

ومن تلك الدوافع السياسية أيضا لاحتلال الجزائر محاولة "شارل العاشر" ملك فرنسا، ومحاولة حكومته–شغل الرأي العام الفرنسي بحرب خارجية يتخلصان بها من ذلك التذمر وخنق الرأي العام، والزج بالأحرار والجمهوريين في غياهب السجون.

فبوادر" ثورة يوليو" سنة **1830**، أو ثورة الأيام الثلاثة التي ذهبت بشارل العاشر" وافتكت الحكم والسلطان من فرع"البربون" الأكبر لتنصب بدله على عرش فرنسا الفرع الأصغر–كانت قد بدأت تعصف مزمجرة نائحة، مهددة.فكان من سياسة الملك:"شارل العاشر" وحكومته، اتقاءً للأخطار التي يمكن أن تسفر عنها،وجوب الإسراع بإثارة حرب خارجية تلهي الناس، وتشغلهم عن مسائلهم الداخلية.

وكان أن اختيرت الجزائر لتلك الحرب العدوانية بعدما تبين لفرنسا إبحار الأسطول الجزائري إلى"نافارينو" وخلو الثغور الجزائرية من مرابطيها، ومن أبطالها، وحراسها.

وهناك دافع سياسي آخر لغزو الجزائر.ذلك أن فرنسا كانت في مطلع القرن التاسع عشر من أقوى الدول الأوربية عسكريًّا،و أكثرها سكانًا وأشدها حرصًا على استرجاع سلطانها الاستعماري الذي فقدته في حروب القرن الثامن عشر،وأن تعيد مكانتها العسكرية التي تتابعت عليها الهزائم في "مصر"،و"روسيا" وليبزيج،في بروسيا " و"واترلو" .

وكان السياسيون الأوربيون يدركون تمام الإدراك هذا الحرص الذي يعتمل ويتفاعل في نفسية القادة الفرنسيين من مدنيين وعسكريين.فهم خوفًا من التوسع الفرنسي على حساب القارة الأوربية، وعلى حساب أمنها وسلامتها–زينوا لفرنسا في مؤتمر"فيينَّا" سنة **14–1815** القيام بحملة على الجزائر على أن يساندوها، ويساعدوها ماديًّا وعسكريًّا.

وأصدر المؤتمر قراره هذا بالإجماع إذا ما استثنينا بريطانيا التي عارضته.

والسياسيون الأوربيون في ذلك العهد،و في مؤتمر"فيينَّا" على الخصوص،كانوا لا يهمهم من إصدار قرارهم ذلك إلا أن يشغلوا فرنسا في حرب بعيدة عن القارة الأوربية،و أن يجدوا بذلك مجالا لنشاط القادة الفرنسيين العسكريين ولرجال الجيش الذين كانت أسكرتهم ذكريات الانتصارات الماضية.ومن ثم فهم ما برحوا يحاولون رد اعتبارهم في نظر العالم في ذلك العهد، و في نظر أنفسهم أيضًا حتى يبرهنوا من جديد على براعتهم الحربية، وتفوقهم العسكري، وخبرتهم الإستراتيجية.

وقد تم للجميع ما أرادوا، أما فرنسا فقد زادت اقتناعا بفكرة العمل على احتلال الجزائر؛لأن الفكرة في حد ذاتها، مجردة من التشجيع الأوربي الجديد الذي أبداه المؤتمر، قديمة طالما راودتها، ودغدغتها، و استهوتها إلى هذه الناحية الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن هنا زاد اهتمامها بالجزائر، واستعدادها للسطو عليها في مناسبة تعينها ظروف الزمان والمكان. وأما السياسيون الأوربيون فقد نجحوا بذلك في إبعاد الخطر عن قارتهم؛لأنهم يوقعون لفرنسا على الوتر المحبوب الحساس ويزينون لها ما في خبيئتها، ويسيلون لها لعابها، ويمنونها بإعادة السلطان والمجد، وبداية إمبراطورية جديدة على حساب الجزائر.

الدوافع الصليبية

على أنه يجب أن لا نهمل هنا بالنظر تلك الدوافع الصليبية التي كانت تدفع فرنسا "البنت الكبرى للكنيسة الكاثوليكية" إلى احتلال الجزائر.

فهي بهذا الوصف الذي أسبغته على نفسها كثيرًا ما كانت تخامرها المطامع في أن تجعل لها من إفريقيا ما كان لروما الزائلة من سلطان روحي و استعماري، و هي لذلك لا تتحرج بأن تتعهد علنا للعالم الكاثوليكي بالعمل على " تمسيح إفريقيا وردها إلى الكنيسة الكاثوليكية".

ولماذا نذهب بعيدًا وها هو ذا "الدوق دي كليرمونت تونر " وزير الحربية الفرنسية يثبت في التقرير الذي قدمه لملكه بتاريخ **14** أكتوبر سنة **1827** ما لا يترك مجالا للشك في نوايا فرنسا الصليبية. فهو يعدد في تقريره كل الاعتبارات التي حملت" شارل العاشرٍ" على أن يسارع دون ما إمهال إلى الأخذ بالثأر..." من الإهانة التي ألحقت بفرنسا " وبأن يضمن في نفس الوقت " اعتراف المسيحيين بالجميل وذلك بإبادة أشد أعدائهم طغيانا..، ويستطرد قائلا:" مولاي لقد قمتم ضد عاصمة الجزائر بحرب عادلة" (إشارة إلى الحملة التي قادها على إثر المروحة الأميرال" كولليت " ضد الجزائر بتاريخ **16** يونية سنة **1827** ، وإلى التي قادها الكابتن دي فريجات ديبوتي ــ توارس(في **20** أكتوبر من نفس السنة)"ولقد قمتم بها وحدكم ... مولاي لعله ليس من الاحتمال في شيء وليس بدون أهداف خاصة أن تنادي العناية الإلهية ابن القدس لويس ليأخذ الثأر، وليقتص للدين للإنسانية، للإهانة التي لحقته هو بالذات... أنه لا توجد دولة كبرى يمكن أن يكون لها الحق بأن تملي على ملك فرنسا المعاملة التي يتخذها من انتصاره على داي الجزائر إذا ما منحته العناية هذا الانتصار أو أن تعدل (تلك الدولة الكبرى) من التعويضات التي يمكن أن يطلبها جزاء وفاقًا للتضحيات التي تسببها له حملة هي بعد كل شئ ليست بأقل فائدة لأوربا كلها منها لفرنسا نفسها.

ويجب أن لا نتردد بالقول لأنفسنا بأنه ليس هناك أمن مع حكومة الجزائر إلا بإبادتها كليا.وليس هناك يا مولاي، وسيلة أخرى للوصول إلى هذا الهدف إلا بحملة برية اتخذ لها الضمان لنجاحها" فروح الصليبية هنا ظاهرة واضحة لا تحتاج إلى من يلفت النظر إليها.

ولنستمع بعد هذا إلى الملك:"شارل"العاشر يوم **31** يناير سنة **1830** يقول الشيوخ و النواب مجتمعين في جلسة عامة:" أن التعويض الباهر الذي أريد التحصيل عليه ، ترضية لشرف فرنسا، يؤول،بإهانة القدير، لصالح المسيحيين".

أما الجنرال:"دي بورمونت" الذي جاء الجزائر قائدًا عامًا للحملة فيقول في خطابه الموجه إلى الوعاظ من رجال الدين المرافقين للجيش في إحدى المناسبات الدينية." لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا، أننا نأمل بأن تعود إليها(يعني المسيحية تعود إلى إفريقيا)قريبًا، لتعمل من جديد على ازدهار المدنية التي انطفأت.

هذه بعض الدوافع الاقتصادية، والسياسية، والصليبية التي حدت بفرنسا، ودفعت بها إلى احتلال الجزائر.و كل هذه الدوافع تدمغ فرنسا، وتصمها بالعدوان المبيت المدبر على الجزائر المسالمة.

الحالة في الدول العربية والإسلامية تشجع فرنسا على العدوان

على أنه من المفيد الهام في هذا المقام، ومن المحتم الواجب علينا أن لا نهمل بالنظر الحالة العامة التي كانت عليها الشعوب العربية والإسلامية ودولها في ذلك العهد حتى تجتمع لدينا كل الخيوط، والأسباب، والدوافع،والمشجعات، والمغريات التي جعلت فرنسا تُقْدِمُ على غزو الجزائر غير مبالية بالعالم العربي والإسلامي، وبثورته عليها، بل ولا حتى بالمساعدات المادية والأدبية والعسكرية التي كان من المفروض أن

يقدمها للجزائر العربية المسلمة في محنتها، و في ظروف الحرب التي تشنها عليها فرنسا.

والحقيقة أن الحالة في سائر أنحاء العالم العربي الإسلامي كانت لا تبشر بالخير، ومن ثم كانت لا تبعث على التفاؤل.

فهذه الدولة العثمانية قد دخلت في دور الانحلال والفوضى إلى حد أطلق عليها الساسة الأوربيون من أجله اسم" الرجل المريض"،فهي و الحالة هذه لا ينتظر منها أي خير، أو أية مساعدة لأي شعب عربي ، أو إسلامي ، وبالتالي فهي آخر من يمكن أن يخيف الدول الأوربية التي تنهشها،وتتقاسم فيما بينها تركتها.

وأما مصر فقد كانت مشغولة بفتوحاتها العقيمة في الشرق العربي. وهي فتوحات دبرها لها الاستعمار الأوربي، و زينها لها ليستنزف قواتها، ويضعف مقدرتها وإمكانياتها العسكرية والمدنية؛ليسهل له بعد ذلك أن يستحوذ عليها، ويسقطها في بؤرته دون كبير مشقة، أو كثير عناء.و هذا ما وقع لها بالضبط والتدقيق.

على أن مصر كانت من ناحية أخرى في ذلك العهد شبه حليفة لفرنسا.فمحمد علي كان يشعر في قرارة نفسه بأنه مدين لفرنسا بتوليه ولاية مصر إذْ هي التي عملت بواسطة سفيرها الجنرال"سبستيان" في الأستانة على تأييد ترشيحه كوال على مصر طبقًا لإجماع كلمة العلماء والأعيان، وقادة الرأي في مصر. وأن جهود"ماثيودلسبس"في هذا الصدد معروفة، وهي لا تقل عن مساعي بعض المماليك الذين كانوا من أصل فرنسي تخلفوا في مصر على إثر حملة"نابليون" واعتنقوا الإسلام وانضموا إلى حزب محمد علي، فرجحت بذلك كفته إلى غيره.

والدور الذي لعبه"ماثيو دلسبس"والد فردناند دلسبس" صاحب مشروع قناة السويس، مع محمد علي ليس بأقل خطورة على مجريات الأمور في مصر من

دور"فردناند" نفسه مع محمد سعيد...أما أولئك الفرنسيون المتمصرون فدورهم في تاريخ مصر معروف.

وليس منهم إلا من كان يعمل، ويسعى لإعادة فرنسا إلى مصر وبالتالي إلى احتلال الشرق العربي. وهكذا اشتبهت الحال على محمد علي وكانت على الذين جاءوا من بعده أكثر اشتباها و خطورة.

على أن هناك من المؤرخين الفرنسيين وغيرهم من يثبت أن فرنسا كانت عرضت على محمد علي،قبيل قيامها بحملتها في ذلك العهد، أن يجهز جيشًا لاحتلال الجزائر على أن تسند هي ظهره، و تشد أزره، و تمده بمساعدات مالية وعسكرية. ويقول أولئك المؤرخون أن فرنسا قدمت بالفعل لمحمد علي ما لا يقل عن عشرة ملايين فرنك ترغيبًا له في القيام بحملة لاحتلال الجزائر.

والظاهر في رأينا أن فرنسا إنما كانت تحاول بعروضها الوقوف على نية محمد علي، و على ما إذا كان يعارض في أن تمس الجزائر بسوء كائنة من كانت تلك الدولة التي يمكن أن يجيء من طرفها ذلك السوء.

ورأينا هذا لا نبنيه على مجرد عواطف الدم والقربى، ولا أيضا على تلك الروابط الدينية، واللغوية، والتاريخية التي تربط الجزائر بمصر، ومصر بالجزائر .

وإنما نبنيه على أن الجزائر كانت الدولة العربية _ الإسلامية الوحيدة التي شهرت الحرب على فرنسا سنة **1798** عندما قاد " نابليون " حملة على مصر وكانت الجزائر كذلك الدولة الشرقية الوحيدة التي خف أسطولها سنة **1827** لنجدة الأسطولين المصري والتركي في معركة " نافارينو" البحرية كما تقدم وهاتان الحادثتان لم (تنساهما) فرنسا على الأقل . ولذلك أدخلت في اعتبارها ، وفي حسابها أن محمد علي قد يتدخل بقواته لمساعدة الجزائر عندما تقوم فرنسا بتنفيذ خطة الغزو ردا للدين الأدبي الذي هو للجزائر على مصر، ومعاملة بالمثل. وعندما تبين لها من جس النبض أن

محمد علي مشغول بأشياء أخرى أهم في نظره من كل تلك الروابط على اختلاف أنواعها، التي تربط مصر بالجزائر، والجزائر بمصر _ قامت آمنة مطمئنة بتنفيذ خطتها العدوانية على الجزائر دون سابق إعلان حرب وسابق إنذار.

بقي القطران الشقيقان تونس ومراكش. فلكأن فرنسا بتجاهلها لما يمكن أن يقدماه، افتراضا، من المساندة والمساعدة للجزائر _ قد وضعتهما في وضع أقل وأهون من أن يثير مخاوفها أو يشغل بالها، أو يلفت نظرها، أو يجلب اهتمامها ومن ثم فهي لن تأخذ أدنى احتياط، ولن تقم أقل اعتبار ولن تحسب أي حساب لأية مساعدة عسكرية، أو مادية يمكن أن تجيء للجزائر من تونس، أو من مراكش أو منهما معا.

بدأ احتلال الجزائر

وهكذا خلا الجو لفرنسا، واجتمعت لديها كل الأسباب التي جعلتها تقبل على العدوان على الجزائر مع سبق الأسرار في غير ما اكتراث بالعالمين العربي والإسلامي.

ولقد صدقت الأيام كل تقديراتها. فتحركت جيوشها الجرارة من مرسى "تولون" في جنوب فرنسا يوم **25** مايو سنة **1830**، ونزلت في يوم**14** يونية من نفس السنة في شبه جزيرة سيدي فرج على بعد **24** كيلو متر من العاصمة الجزائرية طبق خطة مرسومة مدروسة، وضعها مند سنة **1818** الصاغ "بوتان" من سلاح المهندسين، كان جاء إلى الجزائر خصيصا للتجسس، ودراسة أغوار البحر في هذه الناحية المهمل تحصينها نوعا ما. لأن كل الحملات التي كانت قامت بها أكثر من دولة من دول أوربا، في العهود السابقة، على الجزائر، قد فشلت أمام العاصمة، فكان لزاما إذن البحث عن جهة أخرى مهجورة يمكن أن تنزل فيها الجيوش في شيء كثير من الأمل في النجاح .ووضع الصاغ "بوتان" خطة الغزو والاحتلال في عهد الإمبراطورية النابليونية على أن تأخذ الجزائر برًّا لا بحرًا.

وهكذا دبرت الخطة وترك أمر تنفيذها إلى الظروف المواتية والفرص السانحة والزمن اللائق وهناك في شبه جزيرة سيدي فرج التحمت القوات المعتدية بالقوات الجزائرية المدافعة عن الشرف، وعن العروبة ، وحمى الإسلام في هذه الناحية من العالم العربي الإسلامي.

ودامت الحرب مشتعلة أكثر من ثلاث أرباع القرن بين فرنسا والجزائر دون أن يتحرك أي قطر عربي، أو تخف أية دولة إسلامية لمساعدة الجزائر ومساندتها، ومناصرتها.حتى لكأن القوم كانوا يحسبون، ويظنون أن النكبة على افتراض وقوعها إنما ستجتاح الجزائر وحدها، وستنزل بها وعليها وحدها.

ولكنهم كانوا في خوضهم يلعبون، وفي غمرتهم يعمهون، وفي تقديراتهم يستخفون ويهزأون.ذلك بأنه لم تمض إلا سنوات معدودات على الجزائر في محنتها حتى كان لسان حال العرب والمسلمين في المشرق والمغرب يردد متحسرا متندما تلك الحكمة الخالدة " **أُكِلْتُ يوم أُكِلَ الثور الأبيض**" ولكن، "**ولات حين مندم**".

والعجيب الغريب أن هذه الظاهرة التعسة ما انفكت طابعًا خاصًا لشعوبنا العربية والإسلامية في القديم والحديث أيضا.فهي بدل أن تتعظ، وتأخذ الدروس من ذلك الماضي البعيد، ومن هذا الحاضر المائل اللذين كافحت، وتكافح فيهما منفصلة عن بعضها البعض، مفككة عن نفسها، فتجمع أمرها، وتوحد كلمتها، وتنظم صفوفها–فهي بدل ذلك ما تزال سادرة في انفصالها وانعزالها وتفككها حتى لا يكاد الواحد من شعوب العرب والمسلمين يكترث بما يجري خارج حدوده، المصطنعة التي وضعها الاستعمار عملا بقاعدة " **فرق تسد**".

هذا على أن أعداءنا المستعمرين– على اختلاف أجناسهم، ولغاتهم ومللهم–قابلونا، ويقابلوننا في كل ميدان موحدة كلمتهم، مجموعة أمورهم، منسقة

ضرباتهم. بينما نقابلهم نحن متفرقين، متخاذلين، منقسمين على ما في جانبنا من حق وعدالة وإنسانية، وما في جانبهم من ظلم وبطش، وبربرية، وعدوان...

ولم يكن يخطر ببال حكومة الجزائر في ذلك الوقت أنها ستغزى من البر. ومن ثم كانت عنايتها بالأسطول وبقواتها البحرية تأخذ كل اهتمامها حتى أنه لم يكن لديها من جنود البر إلا ما يقرب من خمسة عشر ألفًا من الرجال.

ولذلك نزل الفرنسيون في شبه جزيرة سيدي فرج دون كبير عناء. وجعلوها هدفهم الأول احتلال العاصمة التي سقطت تحت وطأتهم، وبين مخالبهم يوم 5 يوليو سنة **1830** أي بعد اثنين و عشرين يومًا من نزولهم على أرض الوطن الجزائري ، قطعوا أثناء ها أربعة و عشرين كيلومترا.

أول اتفاقية –بعد العدوان –بين الجزائر وفرنسا

وعند حصار مدينة الجزائر أرسل الجنرال "دي بورمونت" القائد العام للقوات الفرنسية المسلحة–إنذارات متوالية إلى السلطات الجزائرية لتسليم العاصمة. وقد وصل الطرفان إلى الاتفاقية التالية التي تم تحريرها في قصر الرايس حميدو بالأبيار،ووقعها الداي بإمضائه:

الفصل الأول:–على الساعة العاشرة من صبيحة يوم **5** يوليو يسلم إلى الجيش الفرنسي حصن القصبة، و سائر الحصون الأخرى التابعة للجزائر ومرسى هذه المدينة.

الفصل الثاني:يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لصاحب السمو داي الجزائر بأن يترك له حريته ، وكل ثروته خاصة.

الفصل الثالث:يستطيع الداي بكل حرية أن يسافر صحبة عائلته وأمواله إلى المكان الذي يختاره. وما دام مقيمًا في الجزائر فإنه يكون تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وتقوم على حراسته، وحراسة عائلته فرقة من الجيش الفرنسي.

الفصل الرابع: "كل الجنود التابعين"لوجاق" الجزائر يتمتعون بنفس الحقوق المقررة في الفصلين السابقين.

الفصل الخامس" القيام بشعائر الديانة المحمدية بحرية ؛و الحرية مكفولة للسكان من كل الطبقات؛وأن لا يلحق أدنى انتهاك بدينهم، بممتلكاتهم، تجارتهم،بصناعتهم؛و أن السيدات مصونات محترمات...وبشرفه يتعهد القائد العام بذلك".

الفصل السادس:"يقع تبادل هذه الاتفاقية ممضاة يوم 5 يوليو قبل الساعة العاشرة صباحًا.و في الحال يدخل الجيش الفرنسي قلعة القصبة ، والقلاع الأخرى بالمدينة".

وهكذا تم لفرنسا ما كانت تتمناه، و تعمل إليه منذ أجيال. فدخلت جيوشها عاصمة الجزائر من الباب الجديد في أعلى المدينة،و أنزلت أعلام الدولة الجزائرية وراياتها من الأبراج، والثكنات، والقلاع، ودور الحكومة؛لترفع مكانها الراية الفرنسية.

وتفرق الجيش الفرنسي في المدينة يسلب، وينهب، وينكل وينتهك الحرمات والمقدسات ولما يجف مداد الاتفاقية التي أُبْرِمَتْ بين الجزائريين والفرنسيين، والتي في فصلها الخامس، يتعهد الجنرال"دي بورمونت" "بشرفه" بالمحافظة على ممتلكات الجزائريين، وتجارتهم، وصناعتهم، و بأن لا يلحق أدنى أذى، أو انتهاك بدينهم، وبأن السيدات الجزائريات مصونات محترمات..

ولقد جاء في تقرير اللجنة الفرنسية التي شكلت في نفس الوقت للنظر والبحث في خرق الاتفاقية بما وقع من العدوان على الجزائريين، وانتهاك حرماتهم ومقدساتهم–ما لا يترك مجالا للشك في حقيقة تلك الاتفاقية وفي أنها لا تساوي ثمن المداد الذي كتب به، ولكأن لجنة البحث أرادت أن تقلل من أهمية خرق الاتفاقية فأثبتت في تقريرها

بتاريخ **22** أكتوبر سنة **1830**م"بأنه قد وقعت اعتداءات على بعض المنازل الخاصة، قام بها رجال ليس لهم شرف، يندمجون دائمًا بين الجنود".

وسنرى فيما بعد–بمزيد من الهول والرعب–مقدار تمسك فرنسا بتلك الاتفاقية، ومدى محافظتها على كلمة الشرف التي توّجت بها أكثر من معاهدة أُبْرِمت بينها وبين الجزائريين.

على أنه من المستحسن أن نبادر هنا بأن نثبت تلك الأرقام المدهشة للمبالغ الهائلة التي استولى عليها الجيش الفرنسي من خزينة الدولة الجزائرية في نفس اليوم الذي أبرمت فيه الاتفاقية.فالمؤرخون الفرنسيون يثبتون بأن تلك المبالغ المستولى عليها تربو على مائة وخمسين مليونا من الفرنكات(150.000.000)،و بأنه رغم تلاعب ضباط الجيش الفرنسي الذين أوكل لهم أمر فتح خزائن الدولة الجزائرية–فإن ما أرسل إلى فرنسا من الأموال العينية قد بلغ ثمانية و أربعين مليونا ، وستمائة وأربعة وثمانين ألفا وخمسمائة وسبعة وعشرين فرنكًا(47.684.527) يضاف إلى هذا المبلغ الهائل تلك الغنائم الأخرى التي تشتمل على ألفين من المدافع(**2000**) المختلفة العيار، وعلى كمية كبيرة من الصوف والبضائع التموينية الأخرى المختلفة. ولقد قدر الفرنسيون أنفسهم أثمانها بسبعة ملايين فرنك. فتكون جملة المبالغ التي أُرْسِلَتْ إلى فرنسا:(55.684.528). وبهذه الغنائم التي استولت عليها فرنسا من الخزينة الجزائرية تكون قد استرجعت كل نفقات الحملة على الجزائر، وكسبت:(12.184.528) فرنكًا.ذلك بأن تكليف الحملة حتى عشرين أكتوبر **1830** قدرت بثلاثة وأربعين مليونًا وخمسمائة ألف فرنك (43.500.000).

وهذا مما يثبت أن الجزائر كانت قبل العدوان الفرنسي عليها دولة حرة مستقلة ذات بأس وسلطان...وأن فرنسا عندما غزتها لم تجدها عبارة عن مجموعات من القبائل

الرحل الضاربة في القفار والصحاري و البوادي تطلب الماء ، وتنشد الكلأ...وإنما وجدتها دولة ذات سيادة، وذات كيان مستقل، وحضارة عريقة ماجدة.

ومن هنا لا يسع الباحث المنصف إلا أن يدمغ فرنسا بالعدوان المسلح مع سبق الإصرار على الجزائر...بالعدوان المسلح الذي لا تبرره القوانين الدولية، ولا تقره الشرائع السماوية، ولا تبعث عليه إلا الوحشية والهمجية، والاستعمار.

الجزء الثاني

نظرة سياسية عامة على القضية الجزائرية بعد الاحتلال

لقد كانت الجزائر إلى سنة **1830** دولة حرة، مستقلة ذات سيادة. وهي الآن وبعد أن ابتليت بالاستعمار الفرنسي، لم تعد كذلك. ولقد تعرضت في بحر المائة والخمس والعشرين سنة الأخيرة إلى أشد الحملات العسكرية، والإدارية المنظمة تنظيمًا حربيا، وبوليسيا، وإلى أكبر الغزوات والهزات الفلسفية الموجهة توجيهًا استعماريا وعنصريا.

الإبادة بالجملة،والقتل الجماعي قديمًا وحديثًا

ولقد جاء عن الجنرال"بيرتيزان"، وعن الكردنال:"لافيجري"؛ وغيرهما: أن الجزائر كانت، إلى قبيل الاحتلال، آهلة بما لا يقل عن سبعة ملايين نسمة.

وورد في كتاب:"القضية الأهلية في الجزائر"لصاحبه"كميل برينال "(Camille Brunel) صفحة **52**– أن الجزائر كان يسكنها ، في القرن السادس عشر ، ثلاثة ملايين نسمة.

وبعد ربع قرن على وجود فرنسا في الجزائر انكمشت الملايين السبعة إلى مليونين اثنين فحسب.أما الملايين الخمسة الناقصة فقد أكلتها حرب التحرير والمقاومة الوطنية من ناحية، والقتل الجماعي(Génocide) والإبادة بالجملة من ناحية أخرى.

وورد في نفس الكتاب المذكور أعلاه ، صفحة **144** نقلا عن "الكونت لوهون"(Le comte Le Hon) النائب في البرلمان الفرنسي عام **1868** ،أن سكان الجزائر العرب بلغ تعدادهم سنة **1853**، كما تقول الإحصائيات ثلاثة ملايين، بينما انخفض تعدادهم إلى مليونين سنة **1865** .أي لقد افتقدت الجزائر في ظروف اثنتي عشرة سنة ثلث سكانها، كما افتقدت سنة **1867** مائتي ألف (200.000)نفس.

ولقد حاول بعض المستعمرين أن يعزو هذا النقصان، في السكان الجزائريين دون سواهم، إلى المجاعة و النقص في الثمرات. وينسى هذا البعض أو هو يتناسى أن سبب ذلك إنما هو في تلك السياسة العدوانية التي ترمي فرنسا الاستعمارية من ورائها إلى إبادة الجزائريين، واستئصال شوكتهم، وشأفتهم.

ونلفت النظر هنا إلى رسائل"سانت-آرنو"(Saint Arnaud) يصف فيها تلك المجازر، والمذابح التي كان الجيش الفرنسي يرتكب آثامها أثناء تقدمه لاحتلال الجزائر.ولقد أثبتت دائرة المعارف الإنجليزية تلك الرسائل، وما جاء فيها من أهوال، كما أنها نشرت في باريس في كتاب خاص يوجد في المكتبات.

هذا على أن فرنسا، في القديم كما هي في الحديث، كانت كلما دوى صوت الحق في الجزائر، وكلما ارتفعت عقيرة الوطنيين الجزائريين مطالبة بالحرية والاستقلال- سارعت هي إلى سلاحها المعتاد، سلاح القمع والإرهاب، سلاح الإفناء و الإبادة، لتغرق كل مطالبة قومية في برك من الدموع و الدماء.

وبهذا السلاح بالذات أجهزت يوم **8** مايو **1945** على أكثر من خمسة وأربعين ألف شهيدًا، كان ذنبهم الوحيد إنهم مع ألوف غيرهم خرجوا، يوم أعلن للعالم أن الحرب مع ألمانيا قد انتهت، في مظاهرات وطنية تطالب بحرية الجزائر واستقلالها جزاءً وفاقا لتلك التضحيات الجسيمة التي ساهمت بها الجزائر في الحرب الكبرى الثانية، والتي تجاوزت خيرات بلادنا إلى عشرات الألوف من خيرة شبابنا.

ومنذ ذلك العهد تتابعت حملات الإرهاب والإبادة على الجزائريين حتى لا يكاد يخلو شهر أو تمضي مدة دون أن تسيل دماؤهم مدرارًا.

وأن الدماء تسيل اليوم أودية في الجزائر، ومنذ فاتح شهر نوفمبر سنة **1954** وفرنسا تنقل إلى الجزائر عشرات الألوف من جنودها من ألمانيا، ومن الهند الصينية، ومن وطنها ، ليقاتلوا الفدائيين الجزائريين، وليقوموا بعمليات قمع شنيعة، وحشية رهيبة تساندهم فيها القوات المصفحة والطيران.

ولم تقتصر هذه القوات على محاربة الفدائيين، بل معظم فتكها وقمعها، وإرهابها موجه إلى النساء، والأطفال، والشيوخ، والعجزة والعزل.

وأن ما يرتكبه الجيش الفرنسي اليوم في الجزائر من مآس وفظائع يفوق حد التصور ، وإن ما يجري في المحاكم الاستثنائية الاستعمارية العنصرية من أحكام الإعدام، والسجن، والتغريم، والتغريب لما يدهش العقول، ويهز الرأي العام، ويجبر المحافل الدولية أن تجأر بالشكوى ، وأن تستصرخ فرنسا لتوقفها عند حدها.

إن الجيش الفرنسي قد زج بحشود من الأهالي في كهوف أحد المناجم المهجورة قرب قرية(فم الطوب) بجبال أوراس،ثم أضرم عليهم النيران حيث ماتوا اختناقا بالدخان، وفي قرى (زلاطو)و (أشمول) و(يابوس) قد امتدت أيدي الجنود الآثمين إلى العذارى ، فانتهكوا حرماتهن ، وجردوهن من الثياب، ثم قتلوهن شر قتلة ببقر بطونهن بالخناجر و الحراب أمام ذويه.

وأما في جبال القبائل فقد دكت قرى (بلعباس) و(بوخروف) و(تفركاسين) و(الواحة) و(العناصر)و(الحمام) بالمتفجرات دكا، ثم سلطت، بمن بقي فيها حي يرزق ، قاذفات اللهب التي لا تبقي و لا تذر.

ولا نندفع في ضرب الأمثلة على ما ارتكبته فرنسا في الجزائر، أثناء هذه الشهور الخمسة التي مضت منذ اندلاع الثورة المسلحة، في فاتح نوفمبر سنة **1954**، من

الفظائع الوحشية الرهيبة، ومن أنواع القمع والإرهاب، والتقتيل والتشريد ومن الزج بألوف الوطنيين في غياهب السجون حيث العذاب والنكال والموت البطئ.

ولقد أقر المجلس الوطني الفرنسي، أخيرًا المشروع الذي تقدم به وزير الداخلية الفرنسية بإعلان حالة الطوارئ في الجزائر استجابة لقيام حالة حرب في هذه الناحية من شمال إفريقيا. و أصبح قانونًا يعمل به منذ فاتح شهر أبريل الجاري.

والغرض من إعلان حالة الطوارئ هو تجريد حملات عسكرية وبوليسية تعيث فسادًا في الأنفس، والأموال والممتلكات وتجعل إرهابها ضد الشعب الجزائري أشد وأنكى.

وهذا ما يفسر لنا أن فرنسا تحاول بحملاتها القضاء المبرم على شعب بأجمعه، كما يوضح لنا في نفس الوقت نفسه أن السياسة الاستعمارية المنبعثة في الجزائر هي سياسة إفناء بالجملة وقتل جماعي(Génocide). وهي سياسة تقع تحت طائل القوانين الدولية، وتنتهك حرمات ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكل المواثيق التي أقرتها فرنسا، وأمضتها طائعة مختارة.

محاربة الدين الإسلامي

جاء في الفصل الخامس من اتفاقية **5** يوليو **1830** ، التي تعرضنا إليها في الجزء الأول ،"القيام بشعائر الديانة المحمدية بحرية ، والحرية مكفولة للسكان من كل الطبقات ، و أن لا يلحق أدنى انتهاك بدينهم...إلى آخره" وبشرفه يتعهد القائد العام بذلك".

ولكن لم يمض ردح من الزمن قصير على تلك الاتفاقية حتى ركزت فرنسا جهودها في محاربة الإسلام واللغة العربية لكونهما المقومين الرئيسيين للشخصية الجزائرية، ومعلوم أن الشعب الجزائري إسلامي الدين، عربي اللغة واللسان.

ولقد ابتدأت فرنسا، من اليوم الأول،بوضع يدها مباشرة على الدين الإسلامي وعلى مؤسساته في الجزائر؛ففرضت سلطانها على مساجد الله، وعلى الأئمة والمؤذنين، والمقرئين، والمفتين،وعلى كل ما له صلة بالدين الإسلامي وأدخلت في الإسلام ما ليس منه، ونصبت على المسلمين، في شؤون دينية بحتة، من ليسوا مسلمين،واستولت على الأوقاف، والوقف في التشريع يقتضي أن الواقف يجعل ملكه غير قابل للانتقال ببيع، أو إرث، أو غير ذلك، وحولت كثيرًا من المساجد إلى كنائس وكاتدرائيات.

ولقد كان في العاصمة الجزائرية وحدها إلى سنة **1830** مائة وستة مساجد (**106**) هوت اليوم، وانكمشت إلى ثمانية فحسب .أما الباقي فتسأل عنه فرنسا ماذا فعلت به؟

جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة، فكان من أصولها فصل الدين عن الحكومة ليكون ذلك محققا لكلمة الحرية. وكان من مقتضى ذلك الفصل أن يكون عاما لجميع الأديان، وفي سائر الأقطار التي ترتبط بفرنسا، و في إعطاء الناس حرياتهم كاملة في كل ما يتعلق –على الأقل بدياناتهم.وفهم الجميع أن قانون **27** سبتمبر سنة **1907** إنما يعني المسلمين دون غيرهم، أو قبل غيرهم، لأنهم هم الذين كانوا محرومين من تلك الحرية.

ولكن الواقع أن ذلك القانون لم ينفذ منه ولا حرف واحد فيما يتعلق بالدين الإسلامي ؛إذْ بقيت الإدارة الفرنسية في الجزائر تتصرف في المساجد وأوقافها، وموظفيها، وتقبض بيد من حديد على الوظائف الدينية بمثل ما تقبض على كل الوظائف المدنية والعسكرية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من تضييق الخناق على الإسلام والمسلمين، بل تجاوزه–كما ذكرنا في القسم الأول عن الدوافع الصليبية– إلى محاولة تنصير الجزائر،

وإخراجها عن دائرة الإسلام.وها هو ذا "الكردنال لافيجري" يعلن ذلك بكل صراحة في برنامجه سنة **1867** ، إذْ يقول:" يجب أن نجعل من الجزائر مهدًا لأمة كريمة مسيحية، وأن نضئ أرجاءها بنور مدنية يكون منبع وحيها الإنجيل، وأن نربط مصير إفريقيا بحياة الشعوب المسيحية، تلك هي رسالتنا".

محاربة اللغة العربية ونشر الجهل والأمية

و على خط مستقيم من تلك المحاولات الشيطانية الخبيثة لمسخ الإسلام والمسلمين في الجزائر–قامت فرنسا بسياسة منظمة للقضاء على قوميتنا بمحاربتها اللغة العربية،لغة ثقافتنا، و عوائدنا، و تاريخنا، وديننا؛ فالمدارس التي كانت تعلّم هذه اللغة وضعت تحت إجراءات شديدة، وحتى الكتاتيب التي يُحَفَّظُ فيها القرآن للناشئة لم تنج من تلك الإجراءات ؛ فقانون **24** ديسمبر سنة **1904** يُكَبِّلها، ويجعلها تحت رحمة رئيس المديرية.

وعندما تبين لفرنسا عجزها التام عن قتل اللغة العربية بإصدار القوانين الاستثنائية الجائرة، وبمطاردة معلميها، وغلق مدارسها، ومصادرة صحافتها–أصدرت قانون **8** مارس سنة **1938** الذي به اعتبرت اللغة العربية في الجزائر لغة أجنبية غير مبالية بشئ، ولا حتى بالمواثيق الدولية التي توجب المحافظة على لغة البلاد، وعلى عوائدها، وأخلاقها ومقوماتها..

إن فرنسا بتضييقها الخناق على اللغة العربية إلى هذا الحد–لا تعوض أبناءنا عن تعليمها لهم بتعليم رسمي فرنسي يستوعب كل أطفالنا الذين هم في سن التعلم، وتحميهم من التشرد والتسكع في الشوارع و الميادين العامة، فحتى هذا لم يكفل لهم.

ومن المليونين من أطفالنا الذين هم في سن التعليم لم يسعف الحظ منهم، بإيجاد أماكن لهم تأويهم في المدارس،إلا ما يقرب من المائتي ألف.والمائتا ألف كثير وأما الباقي

وهو جيش عرمرم فقد ترك للطرقات تتخطفه، وتفسد أخلاقه، وتقضي على مستقبله الذي هو مستقبل البلاد.

هذا على أنه لا يوجد طفل واحد أجنبي فرنسيا كان أو غيره قد حرم في الجزائر من نعمة التعلم، والتثقف، ومع هذا يقال، ويذاع في الخارج ويُصَدِّق الناس أن فرنسا قد جاءت الجزائر لنشر العلم، وتثبيت أركان الحضارة، وتعميم المدنية ...إن هذا و الله لقول عجاب.

أَوَلا يصح لنا بعد هذا العدوان على ناشئتنا أن نقول أن فرنسا قد انتهكت بهذا العمل الإجرامي: المادة الثالثة والسبعين من الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وإذن فنحن نطلب من الدول الشقيقة والصديقة المحبة للأمن والسلام أن تعمل في الأمم المتحدة على حمل فرنسا على أن ترفع بانتظام تقارير سنوية عن حالة الجزائر من الناحية الإحصائية، وغيرها كالفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد، والاجتماع والتعليم- إلى الأمين العام للأمم المتحدة طبقًا للمشروع المصري الذي أقرته الجمعية العمومية في ديسمبر سنة **1949**، تحت رقم:**4/334**. وهو يعطي الجمعية العمومية الحق في تعيين وتبيين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنطبق عليها المادة الثالثة و السبعون من الميثاق.

القضاء الإسلامي و المحاكم الوطنية

وأما المحاكم الوطنية، والقضاء الإسلامي فقد بترتهما فرنسا منذ الاحتلال؛ فانتزعت منهما سائر الجنح، والمخالفات، والجزائيات، والجنايات، والأحكام المالية والمدنية.

ولم تبق للقضاء الإسلامي إلا مسائل الحالة الشخصية من نكاح، وطلاق، وميراث. على أن هذه الناحية أيضًا أمست بفعل إصدار القوانين، والقرارات، واللوائح

الإدارية– أمرا وهميا، ذلك بأن القضاء الإسلامي بات حتى في هذا القدر الضئيل خاضعًا للقضاء المدني الفرنسي. وأن قرار **10** أبريل **1834** الذي يخول استئناف الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون إلى محاكم المصالح المدنية الفرنسية وكل أعضائها فرنسيون مسيحيون أو يهود وهذا القرار ما يزال العمل جاريا به حتى يومنا هذا.

وكل هذه المحاولات الشيطانية الاستعمارية تهدف إلى مسخ الشخصية الجزائرية واندماجها في الذاتية و الجنسية الفرنسية. ولذلك فنحن نستصرخ العالم المتمدين، ونستغيث بأحرار الدنيا جميعهم وفي مقدمتهم إخواننا الآسيويون–الإفريقيون، ليقفوا في جانبنا ضد هذا المصير الأظلم الذي تحاول فرنسا أن تفرضه علينا بقوة الحديد والنار فرضًا.

** الميدان الاجتماعي**

إن الجزائر لم تعرف حتى اليوم إصلاحات اجتماعية كتلك التي يتمتع بفوائدها الأوربيون في بلادنا، أو كالتي تتسابق إليها سائر الشعوب المتحضرة ، والأمم المتمدينة، لسبب واحد وهو أن فرنسا لا تريد للجزائر ذلك النوع من الإصلاحات الاجتماعية.

فشيوخنا العجز، و ذوو المعوزات، واليتامى من أبنائنا الفقراء، والعائلات التي ليس لها من يعولها، ولا من ينفق عليها، كل أولئك محرومون من ميزات الإصلاحات الاجتماعية التي تسن وتشرع لصيانة الأمم من التلف والضياع، ومن تفشي الأوبئة والأمراض الحسية والمعنوية بين طبقاتها. ولقد ورد في تقرير" شارل ليفي(Charles Lévy) المقدم إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية في الجزائر بتاريخ يوم **19** فبراير سنة **1944**:" أن القسط المتوسط من وحدات المسعر(Calories) التي تعطى للنفر الواحد من الطبقات الشعبية الجزائرية هو (345.500) سعر حراري سنويا بينما لا يقل ما

يأخذه الأوربي الواحد في الجزائر في نفس الوقت عن (**1.572.000**) سعر حراري (Calories). يضاف إلى هذه الكارثة مسألة المساكن التي لم تعتن بها فرنسا قط و لم تعر لها أية أهمية ، أو أدنى اعتبار.وأن ازدياد السكان قد زاد هذه المشكلة تعقيدًا وخطورة،و أدَّى إلى انتشار تلك الأكواخ التي تُسَمَّى عندنا "بمدائن الصفيح"(Les Bidons-Villes).وأن سكان هذه المدائن لا يقلون عن نصف مليون".

ولقد أدَّى هذا الإهمال إلى انتشار مرض السل في أكواخ القصبة بمدينة الجزائر وفي " مدائن الصفيح".

ولقد صرح الأستاذ" ليفي فلانسي"(Le phtysiologue-Lévy-Valensi) في محاضرته التي ألقاها يوم **14** مايو سنة **1946** في مدينة الجزائر"بأن الخسائر الرهيبة التي يلحقها مرض السل بالمسلمين في الجزائر تفوق الخسائر التي يلحقها بالفرنسيين في فرنسا.وأن المصابين بالسل في الجزائر يبلغ عددهم كما تقول الإحصائيات (**400.000**)بينما المصابون بنفس المرض في فرنسا لا يزيد إلا قليلاً عن ذلك العدد مع العلم بأن سكان فرنسا أربعة أمثال سكان الجزائر.

وهكذا تتجلى لنا السياسة الاستعمارية في الجزائر في أحلك مظاهرها، وأسود خططها، وأخطر عواقبها.

**** مأساة الأراضي الزراعية،واغتصاب ممتلكات الجزائريين****

تقول اتفاقية **5** يوليو سنة **1830** التي تعهَّدَ فيها الجنرال:"دي بورمونت" باحترام المستعمرين لسائر طبقات السكان، وبأن لا يلحقوا أدنى أذى أو انتهاك بدينهم أو بممتلكاتهم ، أو تجارتهم، أو صناعتهم ،إلى آخره...

ولكن لم يمض شهران فحسب على ذلك التعهد الفرنسي حتى باتت تلك الاتفاقية حبرا على ورق، إذْ امتدت الأيدي الفرنسية إلى كل شئ بمقتضى قانون **8**

سبتمبر **1830** الذي يخول لهم وضع اليد على كل ما يريدونه أو يطمعون فيه...و يا ما أكثر ما يريده الفرنسيون ويطمعون فيه في بلاد تصاب بويلاتهم.

و بمقتضى قانون **31** أكتوبر سنة **1844** ، وقانون **21** يوليو سنة **1846** اغتصبت فرنسا من أيدي الجزائريين أجود الأراضي الزراعية الساحلية.و قد قدر ما اغتصبت في مقاطعة الجزائر وحدها بما يزيد عن ثمانية وسبعين ألف هكتار (هكذا:**78000**)، والمعروف أن الهكتار الواحد هو عبارة عن فدانين و نصف الفدان تقريبًا.

أما قانون **16** يونية سنة **1851** فقد خول " للدولة الفرنسية" أن تبسط يدها على مليونين من الهكتارات بالإضافة إلى جميع الغابات في الجزائر..و قانون 23 أبريل سنة **1863** جرد الجزائريين بما قُدِّرَ بمليون وثلاثة آلاف هكتار وكسور (هكذا **1.003.072**) وعلى إثر ثورة المقراني وضعت فرنسا يدها باسم القمع على (**2.500.000** هكتار).

واستمرت حُمَّى الاغتصاب، وإجبار الجزائريين على الانسحاب من الأراضي الزراعية الجيدة إلى الصحاري والجبال أمام المعتدين الغاصبين بذلك المعدل حتى أصبح في يد فرنسا، وبيد أعوانها المستعمرين ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليونا وخمسين ألف ومائتين وواحد وخمسين هكتارا(هكذا13.250.251) من مجموع عشرين مليونا و ثمانمائة ألف و كسور(20.813.251) هكتارا.

وبمعنى هذا بالخط العريض، وبلغة الأرقام والإحصائيات الرسمية أن جالية الفرنسيين و المتفرنسين الذين أتت به فرنسا إلى الجزائر لزيادة سواد الأجانب، وعددهم جميعًا لا يتجاوز (**850000**) نسمة ، يملكون ما لا يقل عن **64** % من أراضينا والباقي و هو نسبة36 % مقسم على الوطنيين العرب- المسلمين الذين هم أكثر من عشرة ملايين نسمة تعدادا..و ذلك كله بحكم الحديد والنار، وبحكم القوة و الغلبة.

و بحكم سياسة عريقة في الإجرام تهدف إلى إبادة الجزائريين على طريق تفقيرهم ، ونشر المسغبة في ربوعهم..

الحالة الاقتصادية

و بجانب مأساة الأراضي الزراعية، وانتزاع أملاك الوطنيين لصالح المعتدين طبقت فرنسا علينا وعلى بلادنا سياسة اقتصادية تهدف لقتل الصناعات الوطنية التي كانت قبيل الاحتلال مزدهرة في الجزائر قائمة بذاتها...فضايقت أول ما ضايقت الصناعات اليدوية وخاصة منها صناعة النحاس، والجلد، والفضة والذهب، والحياكة؛ والصناعات المنزلية؛ والحربية والبحرية التي شهد المؤرخون الأجانب على أنها بلغت حدًّا من الإزهار وحسن الإتقان، والجودة ما بلغته في أرقى شعوب أوربا في ذلك العهد.

وكذلك القول عن التجارة من تصدير، واستيراد...إذْ كل هذا بات في أيدِ أجنبية لا يهمها في كثير أو قليل المصير الاقتصادي للشعب الجزائري.

وهكذا أصبحت الجزائر عبارة عن فيالق من السخرة في يد المستعمرين يسخرونه ويستغلونهم طبق أهوائهم، ومصالحهم، وحاجاتهم كيفما شاءوا، وحيثما شاءوا وأَنَّى شاءوا دون أن يعترفوا لهم بأدنى حق اجتماعي، أو ثقافي، أو نقابي، أو"بروليتاري".

والعامل الجزائري ليس هو في نظر الاستعمار، بأكثر من عبد مسخر لخدمة المستعمرين، بل هو آلة يمتلكها المستعمر كما يملك الأرض والأشياء ويستغلها سواءً بسواء.

وهذا كله يجري ويقع مع قيام، ووجود منظمة العمل الدولي، وبمرأى ومسمع من قادتها والمشرفين عليها. وإنه لتحدِّ لميثاقها الذي يحارب السخرة في مختلف أنواعها وجميع صورها، ويحارب استغلال العمال، واستعبادهم، ويعمل على ضمان حقوقهم، و الدفاع عنهم.

ولكن فرنسا، مع كل هذا، لا تقيم وزنًا لذلك، ولا هي تعبأ بمقدرات الشعوب، ومصائر الأمم؛ ولا تحترم المواثيق الدولية التي تتوثق بها عن طواعية واختيار.

انتهاك الحريات الديموقراطية في الجزائر

كنا -نحن الجزائريين على الأقل- نحسب أن الملايين العديدة التي لقيت حتفها في الحرب الأخيرة، وفي التي قبلها، دفاعا عن الحرية، والكرامة الإنسانية- ستعلم دول الاستعمار كيف تحترم حريات البشر، وتقدس كرامة الفرد، وتعترف للشعوب بحقها في تقرير مصيرها دون ما نظر إلى جنس، أو لون، أو معتقد.

ولكن لم تكد الحرب تضع أوزارها، ولم يكد الشعب الجزائري يرفع عقيرته مطالبًا بحريته، واسترجاع سيادته- حتى طلعت فرنسا على بلادنا، كما طلعت على الشعوب الأخرى المنكوبة بها، المبتلية باستعمارها، بأكثر ما يمكن أن يتصور من الفواجع الكئيبة، ومن الظلم والعدوان، وحرمان الناس حتى من الحريات البدائية الأولية.

وعلى هذا النسق توالت على بلادنا النكبات والمصائب، فكانت حوادث **8** مايو **1945** التي أباد فيها الفرنسيون أكثر من خمسة و أربعين ألف شهيد جزائري.
وتبعتها حوادث أخرى دامية كثيرة، يرمي المستعمرون من ورائها إلى إلقاء الرعب في صفوف الوطنيين الجزائريين، واختلاق الحجج الملفقة لحل الحركات القومية وإلقاء القبض على القادة والزعماء والمناضلين، وتعطيل الصحف، وإخماد كل حركة تطالب بحرية الجزائر استقلالها.

وهكذا انعدمت في الجزائر الحريات الديموقراطية، فالصحافة ملجمة مغلولة أو معطلة مشلولة، والأحزاب السياسية إما منحلة، أو هي تحت رحمة القوانين الاستثنائية العنصرية، وحرية القول والاجتماع مفقودة معدومة. والناس لأبسط الأمور وأتفه الأسباب يُساقون إلى السجون، ويقدمون إلى المحاكم حيث توزع الأحكام القاسية عليهم توزيعًا.

والمشكلة في الحقيقة بين الجزائر وفرنسا ليست فحسب مشكلة سجين ظلم فيطلق سراحه، أو ناد غلق فيعاد فتحه، أو صحيفة عطلت فترد لها حريتها أو حزب سياسي حل فيعترف له باستئناف نشاطه، أو زعيم أبعد فيرفع عنه الحجر...ليست المشكلة أيضًا بيننا وبين فرنسا مرهونة بإصلاحات اجتماعية ترميمات اقتصادية، أو تهدئة لخواطر وقتية. وإنما المشكلة هي قبل كل شئ مشكلة سياسية مرتبطة بالحرية ترد كاملة إلى الشعب الجزائري من أقصاه إلى أدناه ومقيدة بالاستقلال التام تأخذه الأمة الجزائرية المتمتعة بجميع مميزات السيادة.

إن المسألة بيننا وبين فرنسا باتت مسألة زمان؛ ونحن إن لم ننتصر في الغد القريب فسوف ننتصر في اليوم الذي يليه، وأن الاستعمار قد حكم عليه في سائر أنحاء الدنيا بالفشل، والخسران المبين، وهذه حقيقة لا تشك فيها حتى فرنسا نفسها. و لهذا فالواجب يقتضيها أن تغير أساليبها الاستعمارية، وأن تنظر إلى سائر الشعوب والأمم بنظرة أخرى جديدة يمليها عليها التعاون الإنساني، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والعيش المتجاور في أمن، وتصاف، وسلام.

و أن الشعب الجزائري قد صمّمَ على أن يسترجع حقَّه في الحياة الحرة العزيزة الكريمة كلفه ذلك ما كلفه.

وهو لذلك يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقة، والصديقة وبأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفاحه من أجل حريته، واستقلاله ومن أجل"جمهورية جزائرية ، ديموقراطية،اشتراكية ، كاملة السيادة".

الجزء الثالث

القضية الجزائرية من وجهة النظرة القانونية

تعرضنا في الجزء الأول صفحة 2،و 3،و4 إلى وضعية الجزائر الدولية قبل الاحتلال الفرنسي. وأثبتنا، بما لا يترك مجالا للشك، أن الجزائر كانت قبل العدوان الفرنسي عليها سنة **1830** دولة، حرة، مستقلة، ذات سيادة.

ونثبت هنا تطور التشريعات الفرنسية في الجزائر لنقف على حقيقة تلك الفرية الاستعمارية التي تحاول أن تقنع الناس" بأن الجزائريين مواطنون فرنسيون" ومما يجب لفت النظر إليه هنا أن فرنسا لم تحصل من حكومة الجزائر، و لا من شعبها على أية وثيقة يمكن أن تستند إليها فيما يمكن أن تذهب إليه في ادعاءاتها. فالجزائر لم ترتبط بفرنسا بأية وثيقة، أو اتفاقية، أو معاهدة ، أو عقد- تتنازل بمقتضاه لفرنسا عن سيادتها الكاملة، أو عن جزء منها.

كما أن فرنسا لم تأخذ رأي الشعب الجزائري قط في كل ما ذهبت إليه، ولم تستشره في النظام الذي تطبقه عليه. ولذلك كانت كل الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في الجزائر من جانب واحد.

و أن التشريعات الفرنسية المعمول بها في الجزائر منذ سنة **1830** قد بنيت على ما تدعيه فرنسا من حق الفتح ، حتى لكأنّ الجزائر في المنطق الفرنسي لم تكن إلا عبارة عن قبائل رحل لا يكاد يستقر لها قرار ، أو عبارة عن شعب تسوده الفوضى و الهمجية ، و تسوقه الفردية و تتحكم فيه.

و لقد كانت تلك التشاريع – من وجهة النظر القانونية- عبارة عن تاريخ لمراحل بسط النفوذ العسكري على القطر الجزائري، لا لشئ، آخر غيره.

وما تجدر الإشارة إليه أن" الأمر الملكي الصادر في **22** يوليو **1834**" والرامي إلى جعل الجزائر" الإقليم المحتل" مُلْكًا فرنسيا"-قد اتخذ، كما يفهم من تاريخه في المرحلة الأولى من مراحل الاحتلال، نتيجة لتقرير لجنة كانت جاءت الجزائر في **1833**.

وإذن فكل ما ترتب من النظم و القوانين عن ذلك الأمر الملكي الذي بقي معمولا به حتى سنة **1946** –يعد لاغيا ، وغير ذي موضوع لسبب واحد وهو أن الأمر قد اتخذ قبل استسلام الجيش الجزائري، وقبل أن تأتي عمليات الاحتلال الحربية على المقومة الجزائرية بخمسين سنة. فكيف تُشرّعُ فرنسا لإقليم لم يدخل بعد تحت حكمها ؟

وكيف يمكن لها أن تطبق قوانينها على بلاد ليست في حوزتها؟.

على أن هذا لم يمنع فرنسا بمقتضى أمر **22** يوليو سنة **1834** من أن تجعل الجزائر تابعة من الناحية الإدارية إلى وزارة الحرب ، وبقيت كذلك حتى سنة **1871** تُدار بالأوامر الملكية التي يتخذها الملك متجاوزا سلطات البرلمان.

وهذا مما يفسر أن القوانين التي كانت تطبق في الجزائر في ذلك العهد مستقلة تماما عن القوانين المركزية.

وإن كان أمر **22** يوليو **1834** ينص فصله الأول على أن الإقليم الجزائري الملحق يخضع لتشريع الأراضي الفرنسية الملحق بها. وأن طابع هذا الإلحاق قد حدد بعدة قوانين أساسية أهمها:

1. قانون **4** مارس سنة **1848** ، الذي ينص على " أن الجزائر قطعة متممة لفرنسا.

2. مرسوم مجلس الشيوخ الصادر يوم **14** يوليو سنة **1865** ، وينص في فصله الأول على " أن الجزائريين المسلمين فرنسيين".

3. مرسوم **24** أكتوبر سنة **1870** وهو يعلن أن الجزائر تكون ثلاث مقاطعات فرنسية.

4. مرسوم **29** مارس سنة **1871** وهو يعين حاكما عاما مدنيا على الجزائر تحت سلطة وزير الداخلية الفرنسية.

5. وقانون **19** ديسمبر سنة **1900** الذي يجعل المالية الجزائرية مستقلة عن المالية الفرنسية، ويَكَوِّنُ النيابات المالية التي شارك فيها المسلمون الجزائريون فيما بعد بنسبة (**21** مسلما من **69** نائبًا)

6. قانون **4** فبراير سنة **1910** وهو يعطي صفة المواطن الفرنسي إلى الجزائري بواسطة قاضي الصلح فيما إذا تخلَّى الجزائري عن حالته الشخصية الإسلامية.وهذا القانون يعطي للمسلمين الجزائريين ربع مجالس نواب المديريات، وثلث مجالس البلديات ، دون أن يعطيهم حق المشاركة في انتخاب عُمد المدن ونائبيهم.

7. قرار **7** مارس سنة **1944** وهو يعلن بأن المسلمين الجزائريين فرنسيون... ويرفع نسبة تمثيل المسلمين في المجالس المحلية إلى 5/2.(اثنان على خمسة)

8. قانون **7** مارس سنة **1946** المسمى بقانون **طلامين –جيط** وهو يعطي صفة المواطنة الفرنسية إلى الرعايا الفرنسيين فيما وراء البحار ، وينطبق على الجزائر.

9. ثم جاء دستور **27** أكتوبر سنة **1946** الفرنسي ليضع حدًّا لنظام القوانين بتصريحه:" أن المجلس الوطني هو وحده الذي يقترع على القوانين، ولا يجوز له أن ينيب الغير للقيام بذلك.هذه أبرز القوانين، والمراسيم في عمومها وإجمالها وإننا لا ندري أأصحبنا بمقتضاه بحق ، فرنسيين؟ و هل الجنسيات القومية بلغت هذا الحد من الهوان بحيث يكفي أن يصدر المشرع الفرنسي قانونه، أو مرسومه للتلاشي، وتصبح أثر بعد عين، وحكاية تاريخية يعد واقع حي يسعى؟.

أما نحن –الجزائريين–فإننا لا نصدق شيئا من ذلك.ولا نخال فرنسا إلا هازئة، عابثة، ماجنة، وإلا فبحكم ماذا أصبحنا فرنسيين؟ وأصبحت الجزائر العربية المسلمة، ذات التاريخ الطويل العريض، فرنسية؟.

إن كل ما أصدرته فرنسا من قوانينها ومراسيمها قد صدر من طرف واحد؛ فهي لم تستشر فيه الأمة الجزائرية لا من قريب ولا من بعيد، ولم تأخذ فيه برأيها.

ولذلك فنحن نسمى هذه الحالة التي يُشَرّعُ فيها الغالب القوي للضعيف المغلوب بالحالة الشاذة المفروضة علينا فرضًا دون أن نطلبها، أو نرغب فيها. وهي حالة مفضوحة أرادت فرنسا أن تضلل بها الرأي العام الدولي مثلما حاولت أن تُغَرِّرِ به عندما طلعت عليه منذ إحدى عشرة سنة بفرية**"الإتحاد الفرنسي"**.

إن فرنسا تقول أن الجزائر عبارة عن ثلاث مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار. وتنسى أن مقاطعاتها المركزية لا يديرها حاكم عام، وهي ليس لها دستور خاص يجعل مقاطعات الشمال مثلا–تتمتع بشخصية مدنية، واستقلال مالي يخالف النظم ، و القواعد المطبقة على مقاطعات الجنوب...

إن المواطنين في أي شعب من شعوب الأرض، أو في أية دولة من دول العالم هم أمام القانون متكافئون متساوون في الحقوق والواجبات؛ الواحد منهم لا يساوي إلا واحدا مثله من سائر إخوانه المواطنين.

وأما في الجزائر فالمواطن تنظر إليه فرنسا بنظرة التمييز العنصري؛ فإن كان من" النوع الجديد" ذي الأرومة العربية الإسلامية فهي تعامله معاملة تخالف تمامًا تلك المعاملة التي تحتفظ بها للمواطن ذي الأرومة الأوربية المسيحية، أو اليهودية. والمواطن الثاني الواحد يساوي عشرة مواطنين من النوع الأول الجديد.

ونشأ عن هذه النظرة **" الديموقراطية الفرنسية"** العنصرية إن كانت نسبة تمثيل الجزائريين في المجلس الجزائري مماثلة لنسبة غيرهم من الفرنسيين في نفس هذا المجلس بينما عدد سكان الجزائر من العرب المسلمين عشرة أمثال الأوربيين فيه.

وهذه النسبة التمثيلية تنخفض في المجالس البلدية إلى الْخُمُسَيْن في جانب الجزائريين.وهذا مما يجعلنا نتمسك بالقول أن القوانين الفرنسية تفضح نفسها بنفسها.ما دام لا وجود لمثل هذا التمييز بين المواطنين الفرنسيين في المقاطعات المركزية.

إن النظم الاستعمارية التي أكره عليها الشعب الجزائري تستمد براهينها من تلك القاعدة الحيوانية، وهي أن الحق للأقوى. ومن هنا يتضح أن الإدعاء الاستعماري بأن الجزائر ثلاث مقاطعات فرنسية هو ضرب من الغش والتضليل والبهتان. ذلك بأن الواقع، والحقائق، والقوانين الفرنسية نفسها تدحضه و تسفهه؛ فإن ما يطبق من التشريعات الفرنسية مبني-رسميا- على أساس عنصري بغيض من وجود طبقتين:سادة ومسودين؛ ونوعين من المواطنين: أعلى، وأدنى؛ ومكتبين انتخابيين لا يمتزجان:أهلي وأوربي. وأنها لتشريعات ونظم تصرخ وتشهد بتكذيب تلك الدعوى التي تحاول أن تجعل من الجزائر العربية المسلمة أرضا وإقليمًا فرنسيا.

على أن وجود حاكم عام للجزائر؛ ووجود مجلس جزائري خاص؛ واستقلال مالية الجزائر؛ وإدارة شؤون الدين الإسلامي من طرف الإدارة الفرنسية، وتقسيم القطر إلى منطقتين مدنية شمالية، وعسكرية جنوبية؛ وبسط يد السلطة العسكرية على ثلثي القطر؛ ووجود حواجز جمركية، ومالية بحيث أن الفرنك الجزائري لا يُتَعَامل به في فرنسا، ومثابته في ذلك مثابة أية عملة أخرى أجنبية.كما أن الفرنك الفرنسي ليس له مجال في الجزائر، إن كل ذلك أدلة، و وقائع على أن الجزائر ليست فرنسية، وأن الجزائريين إن هم إلا عرب لهم شخصيتهم الجزائرية التي كونتها جغرافية بلادهم، وصهرها التاريخ بحوادثه، وميَّزَها عِلْمُ السلالات البشرية، وطبعتها كيفية تفكير الجزائريين، ونظرهم إلى الأشياء ، ثم بلورها أسلوبهم في الحياة. وإذن فيجب أن لا نهمل كل هذه الأشياء التي تعد بحق من مقومات الأمم، ومشخصات الشعوب عندما نريد أن نتأمل القضية الجزائرية بحق، وصدق، وإخلاص. لو كانت فرنسا تعتقد في قرارة نفسها أن الجزائريين فرنسيون لما غلقت في وجوههم كل الوظائف العليا ،وسدّت أبواب بعض المدارس الفنية والإستراتيجية. ولكان الجزائريون مثل غيرهم من الفرنسيين

في مراكز ذات بال في البحرية، وسلاح الطيران، والكليات الحربية، و القيادات العسكرية.

وإذا كانت الجزائر تكون ثلاث مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار فلماذا تشترط فرنسا شروطًا وإجراءات على السواح الأجانب، وخاصة منهم إخواننا عرب المشرق، الذين يطلبون زيارة الجزائر لا تشترطها على من يزورون المقاطعات المركزية في الجنوب والشمال وفي الشرق والغرب؟

وخلاصة القول:أن الجزائر ليست بامتداد لفرنسا، و لا هي جزء منها وسواء في ذلك وجهة نظر القانون الدولي، ووجهة نظر القانون الفرنسي نفسه.

نداء إلى المؤتمر الأسيوي الإفريقي في باندونج

إن الحقائق العلمية، والجغرافية،والتاريخية،واللغوية،والدينية التي جادت للجزائر شخصيتها المميزة لها،وذاتيتها الخاصة بها- تستصرخ المؤتمر الأسيوي الإفريقي والعالم أجمع،و تهيب بالمؤتمرين،وبالضمير العالمي وتناشد العائلة الدولية بأن يقفوا جميعًا في جانب الجزائر إلى أن تتركها فرنسا لشأنها تقرر مصيرها، وتعالج أمورها، وتساهم في بناء عالم جديد يسوده الإخاء والرخاء ويرفرف عليه السلام، والأمن.

القاهرة في **14** شعبان **1371**   الشاذلي المكي

7 أبريل **1955**   عن جبهة تحرير الجزائر

36 شارع شريف بالقاهرة

الإمضاء الشاذلي المكي.

الصور والملاحق:

أولا:صور تاريخية

ثانيًا:نماذج من تقرير حكومة الجزائر العامة للرد على نشاط الشاذلي المكي بالقاهرة.

ثالثًا: صور من مذكرة جبهة تحرير الجزائر إلى مؤتمر باندونغ



صورة تجمع الشاذلي المكي مع الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي
ووجوه المرحلة بالقاهرة



صورة تجمع

الشاذلي المكي بزعيم ثورة الريف

الأمير عبد الكريم الخطابي



صورة للأستاذ الشاذلي المكي مع الزعيم علال الفاسي
والفنان أحمد وهبي



صورة نادرة تجمع الرشيد إدريس من تونس، علال الفاسي من المغرب، الشاذلي المكي من الجزائر بوزير خارجية باكستان ظفر الله خان بالقاهرة.



الشاذلي المكي من خلف وهو يستقبل وفد المعتقلين الخمسة
ويظهر بن بلة ومن خلف الشاذلي طائرة الخطوط الجوية العراقية



الشيخ محمد البشير الإبراهيمي مع الفنان أحمد وهبي

الفهرس العام